محمد جابر الانصاري

"الملاكمون".. هل كانوا مسلمين؟

نظرة بحثية في ظاهرة "إرهاب" غير مسلمة
مع مقالات مختارة في قضايانا الملحة

الملاكمون هل كانو مسلمين؟
نظرة بحثيه في ظاهرة إرهاب غير مسلمه
أ .د محمد جابر الأنصاري

الطبعة الاولي
حقوق الطبع محفوظة

دارة الانصاري للفكر والثقافه
مملكة البحرين

مؤسسة الايام للطباعة والنشر والتوزيع
المركز الرئيسي

جميع الحقوق محفوظة ولايسمح بإعادة إصدار هذاالكتاب أو أي جزء منه أو تخزينة في نطاق استعادة المعلومات ، أونقله بأي شكل من الأشكال دون إذن مسبق من الناشر

رقم الناشر الدولي
978-99958-3-193-6

رقم الايداع بإدارة المكتبات العامه :
578/د .ع2020م

اهداء

إلى روح غازي القصيبي

الذي اقترح نشر الدراسة الرئيسية

(إرهاب الملاكمين) في كتاب . . .

إلى روحه الطاهرة أهدي كتابي هذا . . .

(المؤلف)

المحتويات

الفصل الأول :
- **من الصين إلى أمريكا : نظرات في الإرهاب وتأملات في الظاهرة الصينية**

الفصل الثاني :
- **في التقريب أو المواجهة بين قوتين في عالمنا العربي**

الفصل الثالث :
- **مراجعات في ثقافتنا القديمة**

الفصل الرابع :
- **في الديمقراطية...**

الفصل الخامس :
- **في القمة الثقافية العربية، لا تعقدوا «قمة ثقافية» دون برنامج عمل واستعداد لتنفيذه!**

هذا الكتاب عبارة عن عدة مقالات نشرتها في السنوات الماضية ، وأولها البحث الرئيسي عن الملاكمين الصينيين كنموذج لـ "الإرهاب" الذي يلجأ إليه بعض أفراد الأمة عندما تتعرض للذل والهوان ، خاصةً إذا كانت صاحبة حضارة عريقة كالأمة الصينية .

وقد تم نشر البحث المذكور كاملاً في صحيفة "حوار العرب" العدد (2) ، سنة 2005 ، التي تصدرها مؤسسة الفكر العربي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل ، وكان يرأس تحرير الصحيفة المذكورة حينئذ المفكر الكويتي العربي الكبير الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي ، ثم نُشر البحث مجّزءاً في صحف أخرى .

هذا بالإضافة إلى مقالات أخرى في القضايا الملحة لأمتنا يتضمنها الكتاب .

المؤلف

الفصل الأول

من الصين إلى أمريكا: نظرات في الإرهاب وتأملات في الظاهرة الصينية

إرهاب لم يصدر عن مسلمين

رؤية للإرهاب خارج نطاق المواجهة بين الإسلام و الغرب

"تم اختطاف رجل إنكليزي ، وبعد تعذيبه بقسوة تم قطع رأسه ، ووضع الرأس في قفص وعرض لـ "الفرجة" في ميدان عام" ، هذا ليس خبراً عاجلاً ، على الانترنت من بغداد ، إنه خبر "خارجي" من بكين عمره أكثر من مئة سنة ضمن فصل عن تمرد "الملاكمين" في الصين بين 1900–1899 وتاريخ الخبر تحديداً هو الثالث والعشرين من يونيو (حزيران) عام 1900" [1] .

(وقد تبيّن لي منذ مدة إن نهج الدراسات المقارنة مع التجارب الشرقية الآسيوية يمكن أن يقدم استبصاراً ويلقى إضاءات على عدة أبعاد في التأزم العربي الراهن ، كتعثر مشروعات الوحدة العربية مقارنة بما حدث للصين في مئة عام من التجزئة ، إضافة إلى هذه الظاهرة الإرهابية العامة التي تعاني منها المجتمعات العربية في العقود والسنوات الأخيرة ، وأنها إذا كانت لا تفسر بطبيعة الحال كل شيء فيما يخص الأوضاع العربية الراهنة وهو اعتراض متوقع من جانب الذهنية الاختزالية والانفعالية السائدة اليوم في العالم العربي فإنها يمكن أن تساعد من زاوية ما حدث في تلك التجارب ويحدث عندنا في تصحيح عدد من الانطباعات الخاطئة (لدى الدوائر الغربية بالذات) من ربط الإرهاب بالطبيعة العربية وبالإسلام ، كما يمكن أن يسهم في تنوير السلطات العربية ذاتها بأن الجمود السياسي الذي أصرت عليه السلطات الآسيوية

(1) G.Beckmann, The Modernization of china and Japan, N.Y, 1962, P.192.

التقليدية في بلدانها حينذاك ، كان من أهم المبررات التي استغلتها منظمات الإرهابيين هناك لتبرير أعمالها غير المبررة ، وأعطت من ناحية أخرى الذريعة للقوى الأجنبية الطامعة للتدخل والاحتلال بحجة عجز السلطات المحلية عن حماية أرواح الأجانب ومصالح تلك القوى من تعدي أولئك الإرهابيين الذي لم يردعهم رادع .

لذلك فمن أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة الخطيرة ، على المستوى السياسي والفكري في هذه المرحلة التي تمر بالبلاد العربية ، لابد من نظرة معالجة تبعد نسبياً عن حرارة الحدث وانفعالاته قدر الإمكان (على مشروعية هذه الانفعالات) لنرى الصورة في أبعادها الأشمل وفي مختلف إيحاءاتها بما يمكن أن يساعد في تخطي هذا العنف الانتحاري المؤدي إلى التدمير الذاتي قبل كل شيء ، وإيجاد بوصلة أقدر على رصد الاتجاهات بما يتجاوز الحدث اليومي .

ذلك أن التعامل الأمني مع الهجمات الإرهابية أياً كان شكلها سيأخذ الأسلوب المحلي المعتمد من السلطات في كل بلد عربي ، ولا مفر من ذلك ، لأن الحريق لا بد أن يطفأ أولاً ويتم احتواء النيران ، ثم يجري إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وحصر الخسائر والبحث عن الأسباب . ولكن هذا التعامل في حد ذاته ، وعلى ضرورته لا يكفي لمنع حدوث حرائق أكبر ، أو الحريق الأكبر ، الذي تدفع باتجاهه تلك الجهات .

من أبرز الأمثلة على ذلك وقبل مئة سنة تحديداً تفجرت مشاهد عنف وإرهاب في أرجاء عدة من "مملكة السماء الوسطى" كما سماها أهلها قديماً ، وهي بلاد الصين التي تبرز اليوم قوة كبرى

ذات نهج ملتزم بالشرعية الدولية ، بل ربما القوة الوحيدة المؤهلة لمواجهة القوة الأمريكية كما تشي بذلك تخوفاً تقارير البنتاغون والتي تستند إلى حضارة إنسانية عريقة كانت منهلاً ريادياً لجوارها الآسيوي ، وخاصة اليابان وكوريا وفيتنام التي تتلمذت عليها كما يتتلمذ المرء على يد معلمه ، كما كان لها مع الحضارتين العريقتين في الشرق ، الحضارة الإسلامية والحضارة الهندية أعمق لحظات التواصل والتفاعل .

هذا فضلاً عن تمتعها بوحدة دولة ذات استمرارية في التاريخ وذات مؤسسات وإن كانت تقليدية رعت حضارتها ، وكان رجالها يتم اختيارهم لإدارتها على أساس العلم وكفاءة المعرفة ، في ذلك الزمن البعيد ، عندما كان عسكر المماليك يتولون الادارات والمصائر في بلادنا العربية .

غير أن هذه العراقة في الحضارة والدولة ، أصابها الجمود والتحجر في قرونها المتأخرة ، وأخذت أهلها العزة بالإثم لتراجعهم أمام الغرب الزاحف بحضارته واستعماره ، معاً ، فاعتبروا الغربيين برابرة ولم يواجهوا انتصارات اولئك "البرابرة" من حولهم وفي ساحة العالم كله ، إلا بالاستعلاء الخاوي والمستنجد بذكريات الماضي المنقضي وحده ، فلم تسعف الصين حينئذ معالم حضارتها وقصورها التاريخية ومكتباتها التي تجاوزتها علوم العصر ، فاقتربت من بحارها وأطرافها الأساطيل الأوربية ، وخاض الانكليز ضدها في مينائها الحيوي هونغ كونغ "حرب الأفيون" 1839 وانتصروا عليها في انعطاف أليم كان بداية تيقظها وفيما يشبه هزيمة العرب أمام إسرائيل عام 1967 .

وقد فرض الانكليز تجارة المخدرات على شعبها باسم "الرسالة الحضارية" كما كان يتباهى بعض أساطينهم . . . وكانت جارتها اليابان قد مرت بتجربة "إرهاب " مماثلة في القرن السابع عشر ، حيث خلق التبشير الديني الأوربي بالإضافة إلى حركة الأساطيل الغربية في بحارها حالة كراهية وتعصب لا مثيل لها في تاريخ اليابان التي تأسست حياتها الروحية على التسامح بين الأديان مما أدى إلى أبادة للمسيحين فيها ، أوربيين كانوا أم يابانيين تنصّروا . ففي تلك اللحظة من الرعب المظلم وفقدان الثقة بالنفس اختلط على اليابانيين رسم الصليب ومقبض السيف فتصوروهما أداة واحدة! .

في حالة شبيهة تالية ، وبعد قرون ، ومع إحاطة أولئك "البرابرة" بمملكة السماء الصينية ، (وكان واضحاً أن العقل الصيني في تلك اللحظة التاريخية لم يميز بين الغرب كحضارة والغرب كاستعمار ، وظل متوهماً استمرار تفوقه الغابر ، كما حدث ويحدث للعرب إلى يومنا) ، في تلك اللحظة تهاوت ثقة الصين بنفسها ، فهبت عناصر من شعبها بانفعال وجهالة لرد التحدي الغربي بيدها معتمدة على تنظيماتها الخاصة ، التي انتهت إلى عنف دموي ضد "الآخر" ولم تجلب في النهاية سوى الاحتلال الأجنبي إلى قلب العاصمة الصينية .

كان من أبرز تلك التنظيمات تنظيم "الملاكمين" The Boxers الذي كانوا يتظاهرون بنشاطهم الرياضي في "الملاكمة" لكنهم اختاروه في الحقيقة لأنه الأقرب إلى التدريبات العسكرية ، ومع حصولهم على السلاح انقضوا على كل أجنبي وصلت إليه أيديهم على الأرض الصينية ، وكانوا يستهدفون الأجانب البيض ، والمبشرين المسيحيين بخاصة ، ومواطنيهم الصينيين ممن اعتنقوا المسيحية . وقد نشروا جواً حقيقياً من الإرهاب حيث كانوا يذبحون المبشرين ويفصلون رؤوسهم عن أجسادهم ، ثم يحملون الرؤوس معهم في زحفهم نحو المدن الأخرى ملوحين بها لمن ينتظرهم نفس المصير- لم يكن حينها انترنت ينقل الصور ولا فضائيات تتاجر بها! ، وكان مشهدا "إرهابيا" عميق الدلالة على أن الإرهاب ليس صناعة عربية أو إسلامية ، وإنما هو حالة اختلال كياني يصيب بعض العناصر في الأمة ، أي أمة ، فيأتي بركان الإرهاب من قاعها ليدق جرس تنبيه وإنذار لكل من يهمهم الأمر ، بأن الأرض قد تبدلت غير الأرض . ولشيوع تلك "الحالة" في أعماق الصين لم يبق "الملاكمون" فئة هامشية فقد استطاعوا حشد ما يقارب نصف المليون مقاتل صيني في زحفهم نحو بكين وانضمت إليهم قطعات من الجيش الامبراطوري المهان ، ونالوا التشجيع المبطن من العديد من مسئولي الدولة الصينية . وهو فصل في تاريخ الصين يجمل بنا أن نقرأه بعناية بالغة (للتوسع في البحث تراجع المصادر المشار إليها في هذه الدراسة) .

وقد لاحظ باحث حصيف أنه في تلك اللحظة التاريخية كان كل مؤثر حضاري حديث يدخل الصين يحدث إرباكاً في معدتها

وعقلها بعكس اليابان التي شقت طريقها نحو النهضة وهو ملحظ نعتقد أنه ينطبق على حالات عربية عديدة كما انطبق على الصين بداية القرن المنصرم [2] .

ولا يختلف "الملاكمون" في تاريخ الصين وهم أبرز ظاهرة إرهابية في تاريخها الحديث عن عناصرها النقدية والثورية التي أرادت تطويرها من حيث رغبة الطرفين المبدئية في "تغيير" وضعها المتدهور أمام قوى العالم الجديد ، ومواجهة الصدمة التاريخية لأعماقها . إلا أن الفارق الكبير والهائل بينهما أن الملاكمين أرادوا "إنقاذ" ذلك الوضع المتدهور خلال فترة قصيرة للغاية بين 1900–1899 بحرق المراحل وبأعمال إرهابية مخفقة ومدمرة للذات أدت إلى كارثة احتلال العاصمة الصينية بتحالف "دولي" وفرض شروط مهينة عليها وسقوط نظامها الإمبراطوري التاريخي وتقسيمها ، بينما احتاجت الحركة التقدمية الصينية من صن يات صن (1912) إلى ماوتسي تونغ (1949) إلى خمسين عاماً ، نعم خمسين عاماً بالكامل ، من العمل والتفكير والنضال المرير والانتقال من تجربة إلى أخرى مع الاتعاظ بالدروس المستخلصة ، إلى أن استعادت الصين وحدتها وحققت استقلالها من جديد ، ووصلت إلى طريق "البداية" الصحيحة ، مجرد البداية ، في المسيرة الصينية "الطويلة" كما سماها أهلها والتي جعلت منها اليوم قوة مرشحة لمزيد من التأثير والمكانة في مستقبل العالم ، مع استجابة لافتة قد تنطوي علىٍ مفاجآت من جانب قيادتها وحزبها الحاكم ، الذي كان "شيوعياً" ، نقول استجابة حية وذكية

(2) R. Christopher, The Japanese Mind, Pan, London, 1984.

لجوهر المتغيرات والمستجدات العميقة التي يشهدها الواقع الدولي والوضع الإنساني .

ومن أبرز الفوارق النوعية الهامة بين حركة الملاكمين والحركة الوطنية التقدمية الصينية ، إن الملاكمين أسسوا أفكارهم على الخرافة والاعتقادات الباطلة المنافية لمنطق العقل والعلم ، وحددوا سلوكهم ونشاطهم التنظيمي على أساسها توهماً منهم أن ذلك يمنحهم قدرات خارقة ، ويجعل أجسامهم مضادة للرصاص أي يجعلها Bullet-Proof (فيما يذكرنا بقصص "الخوارق" التي صدقتها سذاجة البعض منا عن المقاتلين ضد الروس ، مع الأمريكان ، في أفغانستان!) . أما الحركة التقدمية الصينية فإنها اكتشفت بعد الحركة الجمهورية بقيادة صن يات صن إن توحيد الصين وتحديثها يحتاج إلى حركة أقدر على الفعل والحسم فكانت الحركة الوحدوية التاريخية بقيادة "ماو" التي استطاعت الاستفادة بسرعة من تجاربها واحدة بعد الأخرى إلى أن تم النصر الكبير للصين الشعبية عام 1949 . وكان ماوتسي تونغ منذ عام 1938 قد كتب يقول : "لا يمكن نقل الماركسية إلى الواقع إلا من خلال صيغة قومية . من هنا حاجتنا إلى ماركسية صينية"(3) .

والمفارقة أن أبرز وظيفة فكرية وسيكولوجية أدتها النظرية الشيوعية لنهضة الصين وتحديثها ، إنها كانت فكرة غربية حديثة لكنها تحمل نزعة العداء للغرب الرأسمالي (الاستعماري) . هكذا وجدت الصين في الماركسية ضالتها التاريخي في تلك اللحظة حيث

(3) S. Karnow, Mao and China, London, 1972, p.2.

مثلت "الثقافة الغربية المناهضة للغرب!" [4] .

وعلى الرغم من أن حركة "الملاكمين" أصلاً كانت حركة تتعاطف مع الفلاحين وفقراء الأرياف وتسعى إلى إسقاط النظام الإمبراطوري ومقاومة امتيازات الأجانب وإبعادهم عن الصين (وهي أهداف تبناها الحزب الشيوعي فيما بعد في فلسفة واستراتيجية شديدتي الاختلاف عن أولئك) إلا أن حركة الملاكمين في مرحلة المواجهة الأخيرة وقعت تحت هيمنة العناصر الرجعية المتخلفة من الحرس القديم في النظام الإمبراطوري وعلى رأسها الإمبراطورة الأم الوصية على ولي العهد الصبي القاصر ، الأمر الذي أدى إلى استخدام "الملاكمين" وقوداً في صراعات السلطة والمحاولات المخففة لمقاومة النفوذ الأجنبي بأساليب بالية تؤدي إلى عكس المنتظر منها ، الأمر الذي دفع حكام المقاطعات ، خاصة في الجنوب الصيني المتطور ، إلى مكافحة إرهاب الملاكمين ومنع تصفياتهم الدموية للصينيين المعارضين لهم وللجاليات الأجنبية المقيمة في الصين .

وثمة فصول طويلة ومثيرة في التاريخ الصيني خلال تلك الحقبة تكشف مدى محاولة الأجنحة المختلفة والمتصارعة في البلاط الإمبراطوري الصيني الاستفادة من ظاهرة "الملاكمين " بصورة خفية في أغلب الحالات ومعلنة عندما فرضوا سيطرتهم على العاصمة . وكانت الإمبراطورة الوصية المسنة دواغر (توفيت عام 1908) أكثر اللاعبين أو المتلاعبين بهذه الورقة ، فقد كانت تظهر تعاطفها أحياناً مع الجاليات والسفارات الأجنبية في بكين جراء ما تتعرض له من

(4) ووبن ، الصينيون المعاصرون ، عالم المعرفة : 210 ، ج1 ، ص262 .

بطش "الملاكمين" ، لكنها في أحيان أخرى تعلن رسمياً وقوفها إلى جانبهم إلى أن اضطرت للهرب خارج العاصمة بأموال من الخزانة العامة عندما قررت القوى الدولية القيام باحتلال بكين حيال قيام "الملاكمين" ليس فقط بالسيطرة على قلب العاصمة ، وإنما بقتل السفراء الأجانب (ومنهم الياباني والألماني) بالإضافة إلى الاعتداء على المدنيين من صينيين وأجانب . وقد قاموا بمحاصرة الكنائس والكاتدرائيات وكانوا يصفّون معتنقي المسيحية من الصينين ، وكذلك المبشرين ، بجمعهم حول جدرانها ثم يطلقون على الجميع النار في مذابح كثيفة هزت العالم في حينه[5] .

اللافت للنظر ، وللمقارنة التاريخية المدهشة ، إن قوات "التحالف" الدولي عندما احتلت بكين بثلاثة وعشرين ألفاً من الجنود اليابانيين والألمان والانكليز والفرنسيين والأمريكان ، باشرت بنهب العاصمة التاريخية لمملكة السماء الصينية عام 1900 فيما يشبه "نهب" عاصمة العباسيين بغداد عام 2003 . ما أشبه الليلة بالبارحة . . . وما أشد ثبات طبيعة التعدي في النفوس واستهتار الغريب بأغلى ما في الدار .

وكان أكثر عمليات النهب "اللافتة " للنظر قيام الجنوب اليابانيين وكان عددهم ثمانية آلاف ، أي القوة الأكثر عدداً بين "الحلفاء" بالاستيلاء على مخزون الرز في العاصمة ، ومخزون الفضة في الخزينة العامة ، معتبرين أن هذا " تعويض " لهم عما لحقهم من أضرار جراء الصراع الياباني الصيني في فترات سابقة .

---

(5) Bechmonn مصدر سابق. pp. 188–198

أما جنود ألمانيا القيصرية فقد استولوا على أثمن ما في متاحف بكين وكنوزها الأثرية من تحف ، وتم نقل ذلك إلى ألمانيا حيث بقيت في يد الألمان إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (1918) ثم اقتضت الظروف والضغوط الدولية بعد الحرب إعادتها إلى الصين .

لقد كانت القوى "الحليفة " تحوم بأطماعها حول "مملكة السماء الوسطى" منذ أمد ، لكن إرهاب الملاكمين وعجز السلطة المركزية التقليدية عن ضبط الأوضاع ، أعطى المبرر لتلك القوى باحتلال بكين ، تلك العاصمة المهيبة التي كانت غمامة "المئة يوم " أسوأ الأيام في تاريخها (6) . هكذا فالأطماع الدولية حقيقة قائمة في كل زمان ومكان ، ولكن الخطورة في لا مسئولية القوى والعناصر المحلية التي تعطي مثل تلك المبررات للتدخل والاحتلال الأجنبي .

وإذا كان الغرب يرفض النظر ، اليوم ، في مواقفه وسياساته التي صبت في طاحونة "الإرهاب" لعقود عديدة ، فإن القوى الدولية التي أنهت استقلال الصين قبل أكثر من قرن باحتلال عاصمتها ، لا يمكن تبرءتها من بذر بذور الإرهاب في التربة الصينية ، وخاصة القوة البريطانية التي فرضت تجارة "الأفيون" على الصين وكان ذلك الهدف الرئيسي من احتلالها هونغ كونغ عام 1839 . وليس صدفة أن قادة الملاكمين كانت تقودهم سلطات الاحتلال إلى ساحات الإعدام ، وهم مخدرون بالأفيون الذي أصبح تجارة رائجة في ظل "الرسالة الحضارية" للقوة المستعمرة! (7) .

---

(6) E. Hahn, China Only Yesterday, London 1963, pp. 201-221

(7) لمتابعة يوميات تمرد الملاكمين ، يُرجع إلى Chronicle of the 20th century وخاصة إحداثيات عام 1900 Longman

لم تحتمل القوى الغربية هذا الوضع ، وبعد أن كررت "مطالبها" للسلطات الصينية بضبط "الملاكمين" دون جدوى ، حيث تمكنوا من ذبح 1500 أوروبي في حادث واحد في السابع والعشرين من شهر يوليو عام 1900 ، فقامت في الشهر التالي قوات "التحالف" بفك حصار "الملاكمين" للجاليات الأجنبية في العاصمة الصينية التي أصبحت تحت احتلال القوات الأجنبية ، مما اضطر الإمبراطور القاصر والإمبراطورة الأم إلى الفرار بأحمال من خزينة الدولة .

واجهت الصين بعد تلك المحاولات البشعة حالة من الانهيار والتجزئة والضياع لأول مرة في تاريخها الطويل وتكررت مشاهد الرعب ضد الأجانب ، الانكليز بخاصة ، عام 1925 .

لم تخرج الصين من هذه الحالة نحو وحدتها القومية وبناء نفسها من جديد ، إلا بالاعتراف الذاتي بعجزها وتخلفها ، والانفتاح التالي ، على علوم العصر وأفكاره وتجاربه في التنظيم والتحديث والتعامل المدروس مع الخصوم ومع العالم كله . فكانت "المسيرة الطويلة التي تلت إصلاحات صن يان صن قبل عقود" وأعادت توحيد الصين كما تقدم بقيادة ماوتسي تونغ عام 1949 متخذة أيدولوجية ماركسية خاصة بها ، لكنها مقتبسة من فكر الحضارة الحديثة وتجارب العصر[8] .

ومن مفارقات التاريخ أن الغرب وهو يقاوم رعب الملاكمين الصينيين ويرسل الجيوش لحربهم ، كان يشهد في "قلعته الجديدة " الولايات المتحدة ظهور تنظيم "الإرهابيين" البيض المعروفين باسم

(8) ووبن ، مصدر سابق ، ص 312–269 .

(كوكس كلان) وهم يندفعون لإبادة كل من ليس من البروتستانت البيض في المجتمع الأمريكي ، رفضاً وانتقاماً لتحرير زنوج أمريكا من العبودية . . . العبودية القانونية فقط لا غير! .

هذه لقطات لسوابق إرهاب من أقصى الشرق وأقصى الغرب تشير إلى أن "الإرهاب" لا جنسية له ولا دين ولا وطن ، وإنما هو اختلال في التكيّف مع حركة التاريخ ، وعجز العقل السياسي للأمة عن العمل ومن تلك الزلازل البركانية التي تهيج في أعماق الأمم والجماعات عندما تفقد ثقتها بنفسها ، وتفقد معها الأمل والاحتكام إلى منطق ذلك العقل السياسي الذي ينبغي أن يسبق أي فعل آخر ويوجه كل الناشطين نحو هدف محدد قابل للتحقيق .

إلا أن ما حدث للصين خلال مئة عام من مهانة وتجزئة ثم نهوض وانطلاق بمثابة عزاء كبير للعرب في هذه اللحظة العصيبة من حياتهم ، فهو يعطي إشارة لهم بإمكانية تخطي التجزئة والضياع ، لكن النهوض ومقوماته . . . واطلبوا الدرس . . . ولو في الصين! .

هكذا يتضح من النظر في هذه "السابقة " التاريخية للإرهاب في دولة وحضارة عريقة ، غير عربية وغير مسلمة ، أن الإرهاب يمكن أن يضرب أي بلد إذا تضافر عليه وتفاعل في واقعه ونفوس أبنائه العاملان المدمران التاليان :

1) هيمنة أجنبية تعصف بمصالح الأمة وكرامتها لأمد طويل ودون رادع .

2) أوضاع داخلية متجمدة وعاجزة عن مواجهة العدوان ينخرها الاستبداد والفساد ، ظلت بلا تغيير أو تطوير لزمن طويل كذلك .

وواضح من التجربة الصينية في إرهاب الملاكين وسقوط بكين تحت الاحتلال الدولي عام 1900 ، إن مثل هذه السلوك الدموي الإرهابي ، غير مرتبط بأمة معينة أو عقيدة بعينها ، وان العلاج يكمن موضوعياً في التصدي الحكيم والشجاع لاستمرار العاملين المذكورين ولتفاعلهما الوبائي ، أكثر من محاولة تحسين صورتنا أمام الغرب . . واقتناعه أن الإسلام ليس دين إرهاب ، فالإسلام لم يكن كذلك يوماً ما .

في العقد ذاته من القرن العشرين الذي رفض فيه جنود جزائريون مسلمون في الجيش الفرنسي قتل أسراهم رغم أمر قيادتهم مما حدا بالأسير الماركسي روجيه غارودي الذي كتبت له تعاليم الاسلام حياة جديدة إلى التعمق في فهم هذه الرسالة في وقت مقارب لذلك الزمن كان مناحم بيغن يقتل ويفجر بدم بارد مئات المدنيين الغربيين في فندق الملك داود في القدس ، ويصبح من المطلوبين للعدالة حسب بيانات الشرطة البريطانية . من يجرؤ على إعادة كتابة تاريخ الإرهاب في الشرق الأوسط ؟!

تأتي مقالة بروفيسورغراهام فولر Graham E. Fuller التي ظهرت في فصلية السياسية الخارجية Foreign Policy عدد يناير/فبراير2008 – بداية مهمة لتحول فكري في الولايات المتحدة بالذات ، وفي الغرب بصفة عامة ، باتجاه تقرير الحقيقة بما من شأنه إنصاف العرب والمسلمين حيال الظلم الشامل الواقع عليهم نظرياً وعملياً .

إن ظهور مثل هذه الرؤى القريبة من الإنصاف والتي تحاول أن

تصدر من وجهة نظر محايدة وموضوعية دليل على أنه لا يمكن تزوير الحقيقة وإخفاؤها إلى الأبد ، وإن الأوساط الغربية يمكن أن يظهر فيها ولو بعد حين ، أصحاب ضمائر حية يحاولون رؤية الحقيقة كما هي ، وانه لا بد من الصبر وبذل المزيد من الجهد لإظهارها لأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح .

والسؤال الأكثر إلحاحاً اليوم هل تلامس مؤشرات الإنصاف الفكري المتنامي مجال السياسة الغربية ، وهل تنفذ إلى ضمائر أصحاب القرار فيها ، قبل فوات الأوان ، وقبل أن تقع القطيعة التامة والاحتراب الذي لا رجعة عنه بين المسلمين والغرب ، كما نرى من وقائع الأحداث على الامتداد الشاسع بين جاكرتا والدار البيضاء . . .

إن مؤتمرات التحاور الحضاري وتحالف الحضارات يتم التنادي لها في مدريد وغيرها من عواصم الغرب ولكن الأمر أبسط من ذلك بكثير . فصوت الضمير الحي يقرع آذان الساسة الغربيين في كل مكان . وإذا وصل هذا الصوت الصارخ كما وصل في هذه المقالة المشار إليها ، فإن الأرض ستبدل غير الأرض .

إن كاتب المقالة ليس منظراً أكاديمياً في أبراج عاجية . فقد كان نائب رئيس المجلس القومي لمنظمة سي . آي . إيه C.I.A الأمريكية المختص باستكشاف التطورات المحتملة على المدى الطويل . وهو الآن أستاذ التاريخ بجامعة سيمون فريزر بمدينة فانكوفر . وقد أصدر عام 2003 كتابه المشهور (مستقبل الإسلام السياسي) .

وإذا كنا ندرك أن مصالح الدول يمكن أن تتعارض في مجالات

معينة ، فإن إنكار الحقيقة أمر لا يفيد حتى أصحاب تلك المصالح ذاتها ، بل يمكن أن يدمرها ، كما يدمر إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مصالح المختصين والداعمين للاحتلال ، على امتداد المنطقة العربية والإسلامية ويدخل في صميم الأسباب المؤدية إلى ما يدعوه الخطاب الغربي بالإرهاب ، وما هو في الواقع إلا دفاع عن الذات ضل طريقه إلى تدمير الذات أي هو حيلة العاجز الذي يشعر بالقهر واليأس ولا يملك وسيلة أخرى للتنفيس عن قهره ويأسه نتيجة لاختلال ميزان القوة بينه وبني أعدائه عبر هذه الطريقة التدميرية اليائسة المؤدية إلى نتيجة عكسية ، والتي يريدها أعداء العرب للعرب ليوقعوا أنفسهم ومصيرهم في هاويتها ، بدل العمل من أجل اكتساب القوة المؤثرة ، ولو بعد حين .

ويلجأ بروفيسور فولر إلى نهج فريد في عرض الحقيقة بمحاولة إقناع القارئ ليتصور عالماً بلا إسلام ، أي عالماً لم يظهر الإسلام في تاريخه . فيرى أن صراع الأعراق منذ فجر التاريخ ، كما حدث بين الإغريق والفرس من حروب مدمرة مثلا ، لم تكن له علاقة بالإسلام ، كما أن الصراع المزمن بين المسيحية الغربية والمسيحية الشرقية واحتلال الصليبيين الغربيين للقسطنطينية عام 1204 في غمرة حملاتهم نحو الشرق ، كان ومازال شأنا مسيحياً لا علاقة له بالإسلام ، وكان يمكن أن يقع لأسباب مصلحية خالصة ، وإن تلبست لباس الدين والتقوى كما هي الصراعات والنزاعات في كل زمان ومكان .

دكان المقلق حقاً ، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام 2001 ، أن الخطاب الغربي صار مهووساً

بدعوى الإرهاب دون استعداد ذهني ونفسي للنظر في أسبابه . وتلك انتكاسة خطيرة للفكر الغربي ذاته ، بل للحضارة الغربية الحديثة التي قامت على مبدأ السببية وحققت تفوقها في العالم الحديث لاعتنائها بالأسباب وهي نزعة أصيلة أيضاً من نزعات الحضارة العربية الإسلامية أيام ازدهارها العقلي ، فمن باب الإلمام بسنن الله في خلقه (ولن تجد لسنة الله تبديلا) ، وإن كان يراد تغييب هذه النزعة العقلية اليوم عن الوعي الإسلامي في ظل سيطرة أوهام التخريف والانغلاق المقيت .

كاد الغرب أن يعود القهقرى ويتخلى عن هذا النهج العقلي الذي ضمن تفوقه في العالم الحديث وأخرجه من ظلام عصوره الوسطى ، غير أن هذه الانعطافة الفكرية الجديدة (مقالة فولر) التي قد تكون مؤشر من مؤشرات راهنة ومقبلة قد أعادت إلى السببية العقلية مكانتها في فهم الظواهر وتفسيرها متجاوزة بذلك دعاوى "بعض المحافظين الجدد Neoconservatives" الذين يرون في الفاشية الإسلامية ، حسب اصطلاحهم ، عنوان العدو الجديد للغرب عشية "الحرب العالمية الثالثة" ، وكما عبر عنه بروفيسور فولر ، الذي يذكّر المسحيين الغربيين بأنهم : "اضطهدوا اليهود بلا خجل لأكثر من ألف عام انتهاء بالهولوكوست (مذابح اليهود على يد الألمان النازيين في الحرب العالمية الثانية)" ، ويضيف : "هذه الأمثلة المريعة للنزعة اللاسامية متجذرة بعمق في الغرب المسيحي اقليمياً وثقافة" .

إلا أن أهم ما في المقالة ، على أهمية مختلف طروحاتها وأفكارها ، تنبيهها المهم إلى أن الإرهاب الذي ينشغل به الغرب

وينسبه ظلماً إلى الإسلام والمسلمين ، قد برزت منه ظواهر سابقة لا بد من التأمل فيها وتشخيصها لمعرفة الأسباب التي تدفع أية جماعة لممارسة "الإرهاب" ، وليس العرب والمسلمين فحسب .

يقول ، ونترجم ما يقوله نصاً : "في غمرة تركيز الغرب على الإرهاب المنسوب للإسلام ، تبدو الذاكرة (الغربية) ضعيفة . فقد استخدم المقاتلون اليهود الإرهاب ضد البريطانيين في فلسطين . و"اخترع" نمور التاميل الهندوكيون في سريلانكا الحزام (الانتحاري) الناسف وشغلوا العالم لأكثر من عقد بالتفجيرات الانتحارية وصولاً إلى اغتيال رئيس وزراء الهند راجيف غاندي . ونفذ إرهابيون يونانيون عمليات اغتيال ضد مسئولين أمريكيين في أثينا . كما اغتال إرهاب "السيخ" المنظم انديرا غاندي ، ونشر الفوضى في الهند ،وأسس قاعدة لعملياته في كندا وأسقط طائرة للخطوط الهندية فوق الأطلسي . وأنتشر الخوف في البلقان من الإرهابيين المقدونيين عشية الحرب العالمية الأولى . كما نفذت عمليات اغتيال كبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين على يد "الفوضويين" الأوروبيين والأمريكان ناشرة مخاوف جماعية . وقد استخدم الجيش الجمهوري الايرلندي إرهاباً فعالاً وفظيعاً ضد البريطانيين لعقود . وكذا فعل الشيوعيون في فيتنام ضد الأمريكيين ، والشيوعيون الملاويون ضد الجنود البريطانيين في الخمسينات ، وإرهابيو "الماو ماو" ضد الضباط البريطانيين في كينيا . والقائمة تطول . وليس بالضرورة البحث عن "مسلم" لاقتراف الإرهاب! " .

أعتقد انه لم يسبق تذكير الأمريكيين بهذه السوابق "الإرهابية" كما فعل غراهام فولر في هذه المقالة وهي قائمة مهمة ومقنعة في

الواقع وأضيف إليها ظاهرة إرهاب "الملاكمين" في الصين التي عرضت في هذا الفصل من الكتاب . واعتقد أن هذا البحث الموجز للبروفيسور الأمريكي غراهام فولر خاصة المترجمة أعلاه يوصل "الرسالة" ذاتها لمن يريد إدراك الحقيقة ، ويزيد من أهمية اقتراح القصيبي بنشر المادة في كتاب .

ويصل الباحث في النهاية إلى طرح نقاط وأسئلة جوهرية في موضوعه . . فيتساءل : هل صحيح أن الإسلام ضد التحديث؟ فلماذا إذن دعا مفكروه منذ بدايات القرن العشرين إلى ذلك ، قبل الحادي عشر من ديسمبر 2001 بعقود كثيرة؟ وعلينا أن ننظر إن أردنا معرفة الأسباب في تجاوزات إسرائيل والاستعمار الغربي في فلسطين والأراضي المسلمة

حيث كان "العنف" يأتي من منظمات يسارية يقودها مسيحيون راديكاليون على سبيل المثال . أما الإرهاب المنسوب للإسلام ، فلماذا تأخر إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر لو كان من صميمه؟ إن الإرهاب هو سلاح ضعيف والعاجز وهو يحدث عندما تكون ثمة قوة طاغية لا يردعها رادع مادي أو معنوي .

تحتفل الصين الشعبية هذا العام -2009- بالذكرى الستين لقيامها . وعندما يقرأ العربي المعاصر فصولاً من التاريخ الصيني ، خاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى منتصفه ، يشعر بعزاء وأمل كبيرين في استعادة النهوض العربي من دروس تجربة الأمة الصينية التي تعرضت خلال تلك الفترة لأهوال بدت وكأنها مقيمة ومتكررة إلى أن حسمت الإرادة الوطنية

الصينية ذلك الوضع وبدأت الصين منذ 1949 صعودها الهادئ إلى مستوى القمة الدولية . ولكن يبقى الأمل مرهوناً بشرط واحد . . أن يدرك ذلك العربي المتألم أن النتائج لم تأتِ مجاناً وكانت وراءها دموع وكد وعرق ومسيرة طويلة مؤلمة وإرادة صلبة قبل كل شيء .

لقد أبدعت الصين كواحدة من أرقى الحضارات الإنسانية في التاريخ ، حيث كانت على اتصال وتفاعل مثمر مع الحضارة العربية الإسلامية والحضارات الأخرى . ولكن عندما أحاطت القوى الغربية بها مدفوعة بوسائلها الحضارية الجديدة ، رفض العقل الصيني في البداية "الاعتراف" بأولئك "البرابرة" الذين احاطوا بـ "مملكة السماء" الصينية في عقر دارها وبدأوا يتدخلون من اجل مصالحهم الذاتية في شئونها الداخلية طوعاً أو كرهاً .

وتقف "حرب الأفيون " التي شنتها "الديمقراطية " البريطانية على الصين عام 1838 من أجل اقتطاع "هونغ كونغ " واستخدامها كمعبر للتجارة المحرمة مع البر الصيني الكبير ، وأصبحت هذه "الحرب الغربية" نموذجاً للتعامل الغربي بعامة مع الأمة الصينية . ويقال أن "الديمقراطيات" لا تشن حروباً . . . فما تفسير تلك الحرب ، وبريطانيا في ذلك التاريخ قد نضجت مؤسساتها الديمقراطية . . . كاملة غير منقوصة! ، ولكن "رب ضارة نافعة " فحرب الأفيون كهزيمة حزيران 1967 في تاريخ العرب المعاصر جاءت بمنزلة خروج الصينيين من القرون الوسطى . وكانت (حرب الأفيون) عملية في غاية الصعوبة والمشقة وامتلأت بـ "الدم والنار . . . إذ لم تتعرض الصين أبداً للإذلال على هذا النحو" ولكن ذلك الإذلال هو في الوقت ذاته بمثابة "تاريخ المقاومة والنهوض والتقدم أيضاً" ، وهو

الظاهرة التي عبر عنها كارل ماركس بانها "ثورة فجر عهد جديد في آسيا كلها" (الصينيون المعاصرون ، عالم المعرفة الكويتي ، الرقم 210 ، ج1 ، ص173) .

هكذا دخلت الصين العصر الحديث بمشاعر عداء عميق للغرب . وحيال التبشير والتدخلات الغربية في ظل الهزيمة القومية والحضارية ، نشأت تنظيمات صينية معادية للغرب والرجل الأبيض وديانته وحضارته الجديدة ، ولجأت إلى سلاح "الإرهاب" المماثل إلى حد كبير لظاهرة "الإرهاب " المنتشرة حالياً في البلاد العربية والإسلامية ، الأمر الذي يدل تاريخياً ، وقطعياً ، على أن للإرهاب جذوره السياسية والدينية والنفسية ، وإنه لا يقتصر على دين دون آخر أو قوم دون آخرين ، فالظروف التاريخية المتشابهة ظروف الإذلال والهزيمة واليأس تخلق ظواهر متشابهة : إرهاباً كانت أو غير ذلك .

وقد سمى المؤرخون تلك العناصر الإرهابية الصينية بـ "الملاكمين" حيث قاموا بانتفاضة دموية حدثت شمال الصين عام 1900 وفيها قتل مئات الصينيين وما يزيد على 200 شخص من أقطار أخرى . وبلغت ثورة الملاكمين ذروتها أواخر القرن التاسع عشر ضد انتشار التأثير الغربي (واليابانى) على الصين ، وانطلق "الملاكمون " وحطموا كل شيء اعتبروه أجنبياً ، فذبحوا الصينيين النصارى والبعثات التنصيرية وكل فرد يؤيد الأفكار الغربية ، وحرقوا المنازل والمدارس والكنائس ، وعندما استنجد الدبلوماسيون الأجانب في بكين بفرق الإنقاذ ، أعلنت حكومة المانشو (العائلة الحاكمة في الصين) الحرب على القوى الأجنبية .

و "حاصر الملاكمون وفرق الحكومة مقر الإقامات الرسمية للدبلوماسيين الأجانب في بكين من 21 يونيو وحتى 14 أغسطس من عام 1900م ، وأخيراً سحقت قوة إنقاذ من تسعة أقطار (غربية مع اليابان) تلك الانتفاضة " الموسوعة العربية العالمية ، ص 81 – 82 .

هكذا تسبب الملاكمون الإرهابيون في تعريض بكين ، عاصمة الدولة والحضارة في الصين للاحتلال الأجنبي المشترك ، كما احتلت "تحالفات عسكرية دولية" عاصمة الخلافة العثمانية اسطنبول ، وعاصمة الخلافة العباسية بغداد .

وقد مرت الصين في مأزق العداء مع الغرب مع الحاجة لفكرة التحديث ، فوجدت ضالتها في الماركسية ، أي فكرة غريبة المنشأ ، مناهضة للغرب . وسجل الزعيم الصيني ماوتسي تونغ هذا التطور بقوله : "في فترة طويلة جداً تمتد من حرب الأفيون إلى حركة مايو 1919 أي أكثر من سبعين عاماً ، كان الصينيون يفتقرون إلى السلاح الفكري لمقاومة الامبريالية ، واضطر الصينيون إلى تعلم نظرية النشوء والارتقاء ، والحق الطبيعي ، والجمهورية البرجوازية ، وغيرها من الأسلحة الفكرية ، ولكن كانت تلك الأشياء ضعيفة جداً ، ولم تستطع الصمود . إن الثورة الروسية عام 1917 أيقظت الصينيين من سباتهم ، و(تعلموا) الشيء الجديد وهو الماركسية اللينية . ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه الصين . . . ومنذ ذلك الحين يجب إنهاء عصر احتقار الصينيين والثقافة الصينية من تاريخ العالم الحديث" . (الصينيون المعاصرون ، مصدر سبق ذكره ، ص263) .

وتفسير ذلك : "إن الماركسية من الثقافة الغربية والعلوم الغربية

ونتاج الثقافة الاجتماعية الصناعية الغربية تتسم بالفكر العلمي للثقافة الغربية ومغزى التقدم . . . كما أن الماركسية هي الثقافة المناهضة للغرب أيضاً ، ونقدت التاريخ الغربي والحقيقة الاجتماعية نقداً عميقاً وكشفت النقاب – بصورة مفضوحة – عن النظام الاجتماعي للرأسمالية وطبيعة الاستغلال ، ويمكن أن تتجاوب مع الحالة النفسية للوطنية والقومية الصينية المتعاظمة وقتئذ . . ." ، (الصينيون المعاصرون ، مصدر سبق ذكره ، ص262) . غير أن الماركسية لم يُسمح لها بأن تظهر بمظهر الفكرة "المستوردة" وتم التركيز على "تصيين" الماركسية ، أي "تحقيق الدمج المتبادل بين النظرية الماركسية والممارسة المحدود ة للثورة الصينية والبناء . . . ويعد ذلك بمنزلة قيام الصينيين (وخاصة الصينيين الشيوعيين) ، بإغناء الماركسية وتطويرها من خلال الممارسة " ، (الصينيون المعاصرون مصدر سبق ذكره ، ص265) .

ولقد كان لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921 ومروره بتجارب مريرة عدة من الإخفاق والفشل ، واهتمامه بالأرياف خلافاً للتنظير الماركسي وقاد ماوتسي تونغ "المسيرة الطويلة " الناجحة من هناك . وأخذ يوحد الصين مقاطعة بعد أخرى ، إلى أن دخل بكين عام 1949 ، وأعلن في الحادي من أكتوبر قيام جمهورية الصين الشعبية من ميدان "تيانانمن" .

والمفارقة هنا ، بأنه بينما تصدى الشيوعيون في الصين لإنجاز الوحدة القومية الحديثة ، وقادوها ، وقف الشيوعيون العرب ضد حركة الوحدة القومية وحاربوها . . . إرضاءً ، ربما ، لقوى الأممية الشيوعية!

ومنذ توحد الصين في دولة قومية حديثة ، وهذه القوة الآسيوية المتحضرة في صعود هادئ متصل الحلقات "ضد الامبريالية" حيناً . . . وبمهادنتها حيناً أخرى – ضد "التحريفية" الشيوعية طوراً ، وبالتحالف مع روسيا الجديدة طوراً آخر! – وصولاً إلى الأمم المتحدة ومقعد دائم في مجلس الأمن يتمتع بحق "الفيتو" .

ورغم أن الدولة الصينية قد انتقلت إلى "اقتصاد السوق" الموجّه ، ولم تعد سائرة على النهج التقليدي للماركسية ، وتحررت من سيطرة زعمائها "التاريخيين" مثل ماوتسي تونغ ، فإنها لم تتنكر لهم ولدورهم التاريخي . وأمامي "روزنامة" صينية رسمية ، خاصة بالذكرى الستين لقيام الدولة الحديثة تبدأ بصورتين لماو ، الأولى : وهو يعلن قيام الدولة (1949) ، والثانية : وهو يعلن دستورها "الاشتراكي" الأول (1954) .

إن التجربة الصينية في الشرق ، واحدة من أبرز تجارب التحديث التي ينبغي أن يدركها العقل العربي ، وأهميتها تكمن في أنها مدت ذراعاً واحدة تغرف من الغرب أعمق أفكاره ، ومدت الذراع الأخرى إلى مخزونها الحضاري تغرف منه أعمق مكنوناته .

العربي الذي يقرأ تاريخ الصين الحديث قبل قرن سرعان ما يجد نفسه أمام مشاهد من حاضره العربي الراهن من خلال تلك المشاهد الصينية ، فالتشابه يدعو للدهشة مع فارق الزمن : الجيوش الأجنبية في "تحالف دولي" تحتل عاصمة الحضارة القومية وتهين الأمة المنكوبة والدولة المنهارة . . . والمصالح الأجنبية تتبع تلك الجيوش حيثما ذهبت ، أو تمهد لها الطريق كما فعلت الشركات البريطانية هو هونغ كونغ قبل احتلالها عام 1839 .

واليابان التي كانت لقرون جاراً مسالماً تتلمذ على يد الصين في الحضارة ، تسبقها الآن في التحديث واكتساب القوة وتشارك في غزوها بقسوة ، كاشفةً ضعفها أمام نفسها قبل الآخر ، كما تفعل اليوم القوة الامبريالية بالعرب ، مع الفارق الكبير من جميع الأوجه بين القوتين .

ومقابل هذا العجز يلجأ بعض الشباب الصيني التائه إلى أعمال الإرهاب ، نعم أعمال الإرهاب! حيث انسدت أمامه السبل ففقد الأمل ، وقاده الإحباط المزمن وافرازاته إلى أنه لا خيار إلا الإرهاب الذي لا يجلب في واقع الأمر غير المزيد من الويلات والهزائم ومبررات التدخل من جانب القوى الطامعة ، كما تمثل ذلك في تنظيمات "الملاكمين" ومغامراتهم الدموية البشعة التي أنهت استقلال الصين . (بحث الكاتب في مجلة "حوار العرب" ، عدد 2 ، بعنوان : رؤية للإرهاب خارج نطاق المواجهة بين الإسلام والغرب) .

والصين التي عاشت موحدة عبر قرون طويلة من تاريخها الإمبراطوري والحضاري تتجزأ إلى دويلات وكيانات هزيلة يحارب بعضها بعضاً بقيادة المافيات وأفراد العصابات . . . وكأن الوحدة الصينية قد انتهت إلى غير رجعة! . والحضارة الصينية العريقة تبدو مصابةً بالعقم واصفرار الخريف فلا تقدم جديداً أمام حضارة "البرابرة" الجدد ، التي بعكس ذلك ، تبثت كل يوم تفوقها في الأسلحة والمخترعات والتنظيمات والأفكار وإن حاول حكماء الصين الإيحاء ، مخادعةً للنفس ، بغير ذلك! . والعقل الصيني ، الذي طالما اشتهر بالحكمة ، عاجز عن إدراك كنه هذه التحولات التي لم تعد تحمل أنباء سعيدة لمملكة السماء الوسطى!

غير أن "النبأ السعيد" بالنسبة للقارئ العربي المهموم بالمقارنة بين حاضره العربي وماضي الصين القريب يأتي في ذروة المأساة .

فبعد هذا كل يتجلى فعل الإرادة ، فيتم تجاوز كل هذه الويلات ، وتستعاد الكرامة من جديد ، وتنطلق "المسيرة الطويلة" نحو غد التوحيد والتحرر والبناء العملاق ، كما هي الصين اليوم . . . إنها معجزة . . . معجزة قومية ملموسة في حياة الملايين ، فرغم كل الإهانة والتمزق ، ينجح عقل الأمة من خلال المعاناة الأليمة في إدراك ما حدث تاريخياً ، ويعمد إلى معالجة ضعفها بالنهج العلمي والعملي الصحيح ،

وتبدأ عملية الاستعادة والتصحيح بعد محاولات "نهضوية " مجهضة أحدثت خيبات ولكنها لم تخلف يأساً قاطعاً ، فتنصهر العزيمة القومية في الوعي التاريخي السليم ، ويتحد القول والفعل ويتم الانتصار على المأساة فحتى في المرور بالنهضات المجهضة تتشابه تجربتا الصين والعرب . . . إلى أن يأتي الحسم التاريخي . . . المنجز صينياً والمنتظر عربياً .

نعم هذا ممكن ، يستنتج القارئ العربي من تاريخ الصين القريب بإن ذلك ليس مستحيلا . . . وليست هناك هزيمة ثابتة في لوح القدر لا يمكن تجاوزها . وإنما هو فارق الزمن ، وفارق المراحل والتطور التاريخي النهضوي بين من سبق وبين من سوف يلحق . ولابد من قراءات ، في تجارب الشرق المقبل ، ليتحرر العقل العربي من اجترار القراءات القديمة أو الخضوع لقراءة حداثوية من جهة واحدة . . . أي بأخذ العزاء والعبرة من واقع العصر . . . لا من تضخم الوهم .

معجزة التاريخ ممكنة بإرادة الإنسان إذا اتبع سنن الله في خلقه . . . ولكن حذار من التوهم إن مثلٍ هذا سيحدث تلقائياً وبصورة آلية إذا تم نقل التجربة الصينية حرفياً إلى واقع العرب . نعم . . . فالانتصار ممكن ،ولكن ثمة ظروف عربية خاصة لابد للعقل العربي أن يدركها ، ويأخذها في الاعتبار . ليس العقل العربي وحده ، وإنما الإرادة العربية أيضاً . . . إرادة العمل والإنتاج الحضاري! .

ويبقى للرؤى المقارنة ، في واقع العالم ، بمنطق العلم ، دورها في الإيحاء . فهي وخاصةً تجربة الصين تمثل للعربي عزاءً كبيراً في المحنة الراهنة ، لكن ينبغي أن تمثل عبرة وحافزاً أكبر للعمل . . .

الفصل الثاني

في التقريب أو المواجهة
بين قوتين في عالمنا العربي

(بالنظر للموقف الفكري الخاطئ الذي وقفته أيدولوجيات الخمسينيات من الإسلام ، بالفصل التام بينه وبين الحياة وحصره في أضيق نطاق ، اتخذت التيارات الفكرية الدينية المحدثة موقفاً أشد خطأ من ذلك الموقف بتأكيدها المغالي على الشمولية في الإسلام ، بما يجعل منه نظاماً شمولياً وفكراً شمولياً هو براء منه . ففي الإسلام شمول "سَمْح " خاضع لموازين دقيقة في التمييز بين المتباينات . . . لكنه يأبى الشمولية ويحاربها . ونخطئ إذا وصمناه بالشمولية المطلقة لأن ذلك يجعل منه نظاماً منغلقاً أمام تجارب البشر التي أستوعبها بكل رحابة صدر في عصور ازدهاره .

ليس في الإسلام شمولية اعتباطية لا تفرق بين مظهر وجوهر وبين شهادة وغيب وبين دنيا وآخرة ، (وكل شيء عنده بمقدار . . . عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال) سورة الرعد – الآيات 8/9 . ونرى هذا التمييز بين مستويات الإيمان (والكفر) في صلب العقيدة الإسلامية كما حددها القرآن الكريم : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) سورة النساء – الآية 48 . ويعود القرآن الكريم ليؤكد على هذا المعنى بالألفاظ ذاتها – سورة النساء– الآية 116 .

فنلاحظ في هذا النص القرآني التمييز بين الشرك "وما دونه" من اعتقادات خاطئة . والتعبير "ما دون ذلك" تصريح بوجود مستويات لا بد من التمييز بينها في صميم العقيدة ، وإنه لا خلط في الإسلام بين مستوى وآخر : (والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان) سورة الرحمن – الآيات 9–7 .

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن "الميزان" في هذه الآيات القرآنية ، ليس ميزان البيع والشراء فحسب ، وإنما هو ميزان الوجود والتعادل الكوني كله . وإذا كان الله سبحانه قد وضع لخلقه ميزاناً بمثل هذا الدقة والتعادل فهل يجوز في شرعه أن يطغى دين على دولة ، أو غيب على شهادة؟ أو إيمان على عقل؟ أليس من واجب المسلمين ، قبل غيرهم ، إقامة الميزان بالقسط في شئون دنياهم وآخرتهم ودينهم وسياستهم؟ .

وتنبيه الرسول الكريم للمسلمين : "أنتم أعلم بشئون دنياكم" يمثل معلماً من المعالم الفاصلة بهذا الصدد ، لا يمكن القفز عليه أو إسقاطه ، بين دنيا وآخرة . فإشارته عليه الصلاة والسلام إلى "دنياكم" تمييز لها عن الآخرة ، التي هي من عالم الغيب ، بينما الدنيا من عالم الشهادة ، الذي "يشهده" الوعي الإنساني ويلم بأسسه .

فالتمييز الإسلامي ، قرآناً وسنة ، بين الغيب والشهادة هو الآخر تمييز حاسم كالتمييز بين الدينا والآخرة . وعندما وضع النبي "صحيفة المدينة" التي تمثل أول دستور في الإسلام (وكان القرآن يتنزل ولم "يزايد" عليه أحد بالقول "القرآن دستورنا!" فهو كتاب هداية لا إعلان سياسة) ، كان تمييزه واضحاً ، عليه السلام ، بين "المجتمع الديني" و "المجتمع السياسي" ، وذكر في "الصحيفة" عناصر من غير المسلمين اعتبرهم "أمة" مع المسلمين بالمعنى السياسي والتضامني وليس الديني . ولو كان ذلك محرماً في الإسلام لما عمد إليه نبيه الكريم في أول تعاقد سياسي يضعه في تاريخ الإسلام .

إن "صحيفة المدينة" وثيقة إسلامية ونبوية هامة تتعرض للتعتيم والإغفال لدى أوساط كثيرة لأنها تضمنت بوضوح هذا التمييز الحاسم بين "الديني" و "السياسي" في الإسلام على يد نبيه الكريم في أول تجاربه السياسية .

وكان صحابته على وعي تام بالتفريق بين صفته الدينية وصفته الدنيوية (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ) ، سورة الكهف- الآية 110 ، ولا يتحرجون عن سؤاله ، عليه السلام ، عن انطباق أي الصفتين على اي موقف . وفي التخطيط الحربي كان سؤالهم واضحاً : "أهو الوحي يا رسول الله أم هي المكيدة والحرب" ، فإن كان الأول انساقوا له طائعين وإن كان الثاني أدلوا بالرأي والمشورة .

وينعكس ذلك الوعي الصحابي الإسلامي المبكر في التمييز بين "الديني" و "الدنيوي" في حياة الرسول نفسه وفي تعاليم الإسلام بعامة . ومن المستغرب ، بل من الابتعاد عن روح الإسلام الصحيح ، إصرار التيار الشمولي الراهن على محو هذا التمييز الطبيعي بين الديني والدنيوي الذي بدأت به دعوة محمد "عليه الصلاة والسلام" .

وقد تقبل الإسلام تعايش أتباع الديانات السماوية في ظله ، وذلك في أول تجربة من نوعها في تاريخ البشرية ، كما أباح زواج المسلم من كتابيه كأم إبراهيم القبطية المصرية – التي تزوجها نبي الإسلام نفسه وأنجب منها ولده الوحيد ، وفي ذلك دلالة عظيمة : فحسب تشريع الإسلام يمكن للمسلم أن يأتمن على بيته وعرضه وولده من هو مخالف له في العقيدة ، وفي ذلك إعلاء للرابطة الإنسانية إلى

جانب رابطة العقيدة وإمكان للتعايش السمح بينهما تحت سقف واحد . وإذ أعلى الإسلام من الرابطة الإنسانية ، فمن باب أولى الرابطة الوطنية التي هي المدخل والأساس . وعليها استندت دعوة الزعيم المصري الرائد سعد زغلول : (الدين الله والوطن للجميع) منذ أوائل القرن العشرين .

وفي إعلان للتعايش العقائدي الرائع الذي تشتد حاجة الإنسانية إليه في عصرنا المتباين والمتنوع يخاطب القرآن الكريم المسلمين في هذه الآية الكريمة الرائعة التي تنشر مظلتها الإنسانية السمحة ، على البشرية جمعاء ، (قولوا آمنا بالله ، وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى ابراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) سورة البقرة الآية 136 .

بمثل هذه التعاليم الإنسانية الرحبة انتشرت حضارة الإسلام بين مشرق ومغرب ، وبين صين وأندلس ، وأمكن أن يظهر في ظلها عقل ابن رشد ، ونهج ابن خلدون ، وأن يسهم فيها ابن ميمون اليهودي الاندلسي ، وغيره من علماء النصارى الذين يثني عليهم القرآن الكريم أطيب الثناء .

هكذا ، فمفهوم "الشمول" في الإسلام خاضع لهذا الميزان الدقيق الذي وضعه الله في خلقه (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) سورة الزلزلة الآيات 7/8 ، وليس ثمة شمولية عشوائية في الإسلام بين مستوى وآخر من مستويات الاعتقاد والعبادة والسلوك والتنظيم ، فكل شيء عنده

بمقدار ، فالجوهر جوهر ، والمظهر مظهر ، والقشور قشور . . . ولا خلط بين الجانبين ، وفي ذلك مبحث جليل من مباحث القرآن الكريم وآياته لابد أن نخصص له بحثاً قائماً بذاته .

(من أسباب سرعة الإنجاز النهضوي في اليابان ، أن جيل النهضة فيها لم يقع في مطب الصراع المزمن والمنهك بين معسكر المحافظين أو السلفيين ، ومعسكر التقدميين ، إن جاز التعبير ، وهو الصراع المستشري في المجتمعات العربية لعقود طويلة ، وما يزال ، الأمر الذي أهدر طاقات عربية ثمينة وعرقل تحقيق النهضة العربية إلى يومنا هذا ، وهي التي بدأت قبل النهضة اليابانية وتتلمذت عليها هذه النهضة . بل أن هذا الاستقطاب بين المعسكرين تسبب في الحروب الأهلية ، وطنياً وقومياً ، بين "الرجعيين" و "الثوريين" ، إذا شئنا استذكار خطابنا ومناخنا السياسي غير البعيد . . . ولا يمكن أن نذهب بعيداً فكل مكاسب النضال الفلسطيني يحترق في هذه المرحلة عبثاً في اقتتال سيء التوقيت تاريخياً وسياسياً بين حماس وفتح ، كمثال واحد بين نزاعات عربية وإسلامية عديدة مدمرة .

في الدراسة التي قمت بها لأسباب نجاح النهضة في اليابان ، لفت نظري بشكل مدهش أن شخصية رجل النهضة الياباني انطوت على تعايش حقيقي وطبيعي بين الثوابت العميقة في الكيان الياباني وبين مستلزمات التقدم الحضاري والعلم الذي تحتمه حركة العصر ، وخاصة ما تمثل منها في التحدي الحضاري الذي كانت بوارجه "السوداء" تحيط باليابان احاطة الغربان بالشجرة . . .

لقد كان رجل النهضة الياباني "سلفياً" بالمقاييس اليابانية فيما

يجب أن يبقى محافظاً عليه ، وكان في الوقت ذاته "تقدمياً" بل "حداثوياً" شديد التقدمية والحداثة فيما لا مفر من استيعابه من لوازم التقدم ونظمه . ولم تكن المسألة "توفيقية" ذهنية أو لفظية تتحايل على التناقضات الحقيقية في الواقع وبرامج العمل ،لتتأرجح بين التوفيق . . . والتلفيق! .

بطبيعة الحال ،لم يستطع المجتمع الياباني تجنب الصراع كلياً وطوال الوقت بين قديمه وجديده ، وبين الموروث أو التراث إن شئنا ، ومتغيرات العصر . وربما كان إقدام الكاتب الروائي الياباني المعروف يوكويوميشيما على الانتحار عام 1970 في الكلية العسكرية للتعبير عن رفضه "سلمية " اليابان ودستورها المسالم على حساب تقاليدها العسكرية وقيمها القومية التاريخية من مظاهر هذا الصراع . إلا أن السخرية التي جابه بها طلبة المدرسة العسكرية خطبته المتوترة قبل انتحاره دللت على أن المناخ العام والشبابي بخاصة في اليابان لم يعد مأخوذاً بنزعات التعصب والعنف ، وليس معادياً للتحديث كما هو حال بعض القطاعات في المجتمعات العربية التي تؤخذ بمثل هذه الأعمال ، لتوهمها أنها تعكس روح الدفاع عن الهوية الجماعية ، بينما هي تنسفها من الداخل .

غير أن هذا لا يعني أن اليابان استسلمت لأمريكا والغرب ، في الجوهر والعمق ، بعد أن اضطرت للاستسلام عسكرياً وسياسياً للمحتل الأمريكي في البداية (1945-1954) ، بفعل المحرقة النووية الرهيبة . ففي تلك الأعوام الصعبة مثّل خريجو جامعة طوكيو الإمبراطورية التي يمكن اعتبارها على سبيل المقارنة ، ومع حفظ الفارق ، جامعة "الأزهر" اليابانية ، وقد استوعبت بدرجة

أفضل العلوم التطبيقية الحديثة مثّل أولئك الخريجون اليابانيون المقاومة الفكرية الأصلب عوداً حيال "أمركة" النظام الاجتماعي والتعليمي في بلدهم المحتل ، وكان كبار الضباط الأمريكيين يسألون أي مسئول ياباني يقابلونه لأي عمل إن كان من خرجي تلك الجامعة ، فإن كان جوابه بالإيجاب رفضوا الاستمرار في مقابلته باعتبار أنه لا يمكن التعاون معه في تنفيذ خطط الاحتلال الأمريكي بشأن اليابان! .

ولا يُخفى المفكرون اليابانيون ذوو النزعة المستقلة إن الجوانب التي تمت أمركتها من النظام التربوي الياباني كالمبالغة في عدد الكليات والجامعات بحجة شعبية التعليم ، قد منيت بفشل كبير ، كما أعلن المفكر الياباني المستقل كاواساكي مؤلف الكتاب النادر في صراحته وتعريته : "اليابان بلا أقنعة" .

وربما استطاع اليابانيون المواءمة والمصالحة الحقة بين "سلفيتهم" و "تقدمية" العصر ، لأنهم لم يقعوا أيضاً في مطب آخر أكثر خطورة . وهو مطب الخلط في مفهوم واحد ونظرة واحدة بين الغرب الاستعماري والغرب الحضاري ، وهو الخلط الذي طغى على رؤية العرب والمسلمين إلى هذا الغرب ، رغم أن بعض رواد نهضتهم في بدايتها استطاعوا التمييز بين البعدين في الظاهرة الغربية ، لكن هذا التمييز تلاشى تدريجاً إلى أن أضاع العرب إدراكهم لحقيقة الحضارة الغربية وجوانبها الايجابية في غمرة صراعهم ضد الغرب "الإمبريالي" . وحتى على المستوى الحضاري الخالص فإن المسألة اليوم مسألة "تحديث" كما فهمته اليابان ومعها النمور الآسيوية ، لا مسألة "تغريب" كما يتصوره "السلفي" العربي ، الذي لابد أن

يتحرر من أوهامه وهواجسه في رؤيته لحقيقة العالم الحديث وأبعاده المتناقضة والمركبة .

وفي ضوء هذا المفهوم الايجابي ، مفهوم التحديث ، فإن الإنسان الشرقي لن يجد غضاضة في عقد المصالحة بين ثوابته وعقائده . . . ومستلزمات هذا "التحديث" الإنساني العام ، بينما تنفر نفسه وعقيدته الشرقية من "تغريب" مفروض عليه لأي اعتبار .

ولعل المصالحة في شخصية رجل النهضة الياباني بين السلفي والتقدمي مردها هذه الرؤية اليابانية المبكرة والثاقبة لحقيقة الظاهرة الغربية في بُعدْيها ، مع التمييز بينهما كاستعمار وكحضارة . . . حضارة حديثة قابلة للاستنبات في مختلف البيئات الإنسانية . . . واستعمار لا بد أن تذهب به رياح التاريخ .

فمرد الصراع المزمن في الشخصية العربية بين الهوية والعصر عائد إلى حصر الغرب في بُعده الاستعماري . . . وهو بعد حقيقي لا يُنكر . . . لكن الأخطر ، لصالح الاستعمار ذاته ، عدم إدراك بُعده الحضاري مصدر القوة والمقاومة لكل شعب مغلوب على أمره ، ومن زاوية "التحديث " الذي لا بد منه ، لا "التغريب " الذي ينبغي أن يقاوم . . . من هنا فإن العدو الحقيقي للغرب في هذه المنطقة هو الباحث عن جوهر التقدم وسر القوة في الحضارة الحديثة .

عندما بدأ "محمد علي الكبير" مشروعه التحديثي بمصر وشرع بإرسال البعوث إلى أوربا وبدأ التصنيع في بلاده ، ودخل ، بالتالي ، في صراع مع السلطنة التركية العثمانية المتهاوية فإما أن يطورها وإما أن يرثها ، تغيرت مواقف الدول الأوربية من "المسألة الشرقية " مئة

وثمانين درجة . . . فمن العمل على تفكيك السلطنة العثمانية ، كما كانت سياستها منذ عهود ، أصبحت "الصيحة " القضاء على مشروع التحديث والتقدم بمصر قبل كل شيء ، وهكذا كان!

وجاء "الخديوي عباس" بعد "محمد علي" ليخنق كل بذور التحديث . . . وينفي شيخ النهضة ورائدها "رفاعة رافع الطهطاوي" إلى السودان! .

ثمة إشكالية بين الهوية الدينية والهوية الوطنية في مجتمعات العالم الإسلامي . فبينما نتحدث عن هوية دينية واحدة تجمعنا ، نتوزع في أوطان عديدة تقوم على أساسها وحدات سياسية عديدة هي الأخرى ، وذلك ضمن تصور مبدئي ونظري اعتقادي عن الوحدة الإسلامية . وهي إشكالية لابد من الإقرار بوجودها ومحاولة حلها صوناً للضمير الديني والوطني من الضياع والتشتت . وسنحاول المقاربة الموضوعية للمعطيات المعرفية لهذه الإشكالية في جانبيها ، قدر المستطاع ، فالموضوعية المطلقة لا تدرك .

على سبيل المقارنة ، فإذا كانت دائرة الحضارة الإسلامية واحدة ، فإنها شملت دوائر سياسية عدة في عصور تاريخية ليست بالقصيرة . بينما تطابقت دائرة الحضارة الصينية الواحدة ، مثلاً ، مع دائرة واحدة أيضاً ، عدا فترات قصيرة بمعيار التاريخ .

وفي العصر الحديث انبعث الإسلام ونهضته في أوطانٍ عدة بعضها تجزّأ بفعل القوى المهيمنة ، وبعضها كان إرثاً تاريخياً ورثه سكانه ، حيث وجدت التجزئة قبل الاستعمار ، بذهاب حماسة الفتوح الأولى وعودة الفراغات الصحراوية إلى عزل ما وراءها .

وقد أخفقت محاولات فرض العلمنة كمفهوم ومصطلح من خارج الدائرة الإسلامية على مجتمعاتها ولم يتقبّل الناس هذا الأمر ، وإن تقبّلوا مفاهيم حديثة أخرى لا تتناقض أو أقل تناقضاً مع المفاهيم الإسلامية .

ويلاحظ الراصد ، بهذا الصدد ، إن مشروعات التغيير التي تصادمت وتناقضت صراحة مع عقائد الناس لم يكتب لها النجاح ، بينما كانت المشروعات التطويرية الأخرى ، وإن حملت جديداً ، فإنها كانت أكثر قبولاً واستمراراً .

والواقع إن ثوابت الموروث الديني تبقى فينفوس الناس ، حتى وإن تغيّر فكرهم وثقافتهم وعصرهم ، كما حدث للغربيين من أوربيين وأمريكيين على سبيل المثال . ومثلهم العلمانيون والإسرائيليون المتجندون لخدمة الدولة اليهودية المؤسسة على معتقد ديني ، وذلك تأكيداً لشخصيتهم الموروثة . وحتى عندما ترفض تصنيف نفسك فإن الآخرين يصفونك ويفرضون عليك فرضاً هويتك الموروثة شئت أم أبيت ، بغض النظر عن مدى اعتدالك أو انفتاحك على أفكار أخرى . ولعل أكثر العرب والمسلمين في الغرب بعد أحداث الحادي عشر من ستبمبر2001 يدركون معنى هذا القول من خلال طبيعة المعاملة الظاهرة أو المبطنة التي تلقوها من الآخرين .

وتعاني دول الاتحاد الأوربي اليوم أزمة اختيار كبرى في مسألة قبول تركيا في النادي الأوربي . ويميل أغلبها إلى رفض ذلك أو تأجيله . وإذا كان التحوف من الضغط الاقتصادي والبشري أحد أسبابه ، فإنه لا يمكن التغاضي عن الأسباب الايدولوجية . فأغلب

شعوب تلك الدول تخشى من تركيا لأنها ذات جذور غير مسيحية بينما الاتحاد الأوربي يعترف بإرثه المسيحي اليهودي ، وبعض قادة أوربا يصرحون بذلك . وثمة أقوال شائعة عن جهد ضخم للفاتيكان لوقف انضمام تركيا إلى أوربا لأسباب دينية .

وإذا حدث ذلك بالفعل ، فإنه سيكون حدثاً فاصلاً في توجيه مسار العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وسيندرج في ظاهرة دعم الغرب لإسرائيل في تعدياتها حيال الفلسطينيين والعرب .

وعلى العموم فالملاحظ أن الأوطان الحديثة ارتكزت في بعض جوانبها على الإرث الديني في سائر أنحاء العالم . فالأوطان التي أغلبيتها بروتستانتية قامت على جذور هذا المذهب المسيحي . وهذا ينطبق في أوربا الشرقية وروسيا من حيث استنادها إلى الإرث الأرثوذكسي . وفي الهند تلعب الهندوكية دوراً لا يمكن إغفاله رغم أنها استقلت وحُكمت من حزب علماني يأتي برؤساء رمزيين للدولة من خارج الهندوكية . . . الخ .

والمجتمعات الإسلامية ليست بدعاً في ذلك ، فللموروث الديني المذهبي دوره الذي لا ينكر كما في إيران وغيرها من المجتمعات الإسلامية السنية بالمقابل . وعلى النخب المؤثرة ومعها غالبية المجتمع المسلم أن تفرق بين نهج الغلو والتشدد في تفسير الدين ، والغلو مما نهى عنه القرآن الكريم ذاته ، وبين نهج المرونة والتوسط الذي تكشف أية دراسة موضوعية أنه كان النهج المؤثر في انتشار الدين الحنيف وقيام حضارته الزاهرة الجامعة .

وتعود شعوب العالم ، بعامة ، في عصرنا إلى الاحتماء بهوياتها

الدينية في ظل التحدي المعاكس الذي تحمله العولمة ولو شعورياً إلى خصوصياتها . وقد يتم طرح الشعارات الدينية لأسباب سياسية وأجندات ايدولوجية ليست من الدين في شيء .

وذهب جمال الدين الأفغاني في مطلع العصر الحديث إلى انه لا جنسية للمسلمين غير الجنسية الإسلامية وذلك في صدد دفاعه وتبنيه لاستمرار الخلافة العثمانية وبقاء المسلمين على ولائهم لها ، أي انه طرح ذلك لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى ، دعماً للكيان الإسلامي الواحد ضد الأطماع الغربية .

وقد ظهر تيار جديد في العالم الإسلامي مؤخراً يدعو إلى إعادة الاعتبار للدولة العثمانية ، غير أن حركات المعارضة الإصلاحية التي واجهتها في المجتمعات العربية حينئذ ، كحركة التوحيد في شبة الجزيرة العربية ، والثورة الهاشمية في الحجاز والشام ، والحركة السنوسية في شمال أفريقيا كان لها رأي مخالف في تلك الدولة من واقع المعاملة ، وفي كل الحالات معاملة العرب ، على وجه الخصوص . فكين يمكن إغفال الواقع التاريخي المعاين تحت تأثير الحنين إلى كيان انهار من الداخل قبل أن تأتيه الضربات من الخارج؟

إن رابطة خلافة ، كالخلافة العثمانية مثلاً ، ليست من جوهر الدين وإن تصور بعض المسلمين ذلك والمسلمون وإن عاشوا حالياً في أوطانهم الطبيعية المتعددة ، بإمكانهم إيجاد روابط جديدة أكثر فعالية وأنسب لتغير الأزمان .

ويلاحظ المتأمل في مجرى التاريخ الإسلامي منذ بداياته

أن بلداً مسلماً كمصر كانت له شخصيته المتميزة . كما كان للمغرب الأقصى نظامه السياسي المتميز في إطار الحضارة العربية الإسلامية . وكان لإيران نظامها المختلف ، وبعد الثورة الإسلامية ، نص دستورها كما يلاحظ المفكر الإسلامي السوداني عبدالوهاب الأفندي على اعتماد الهوية الإيرانية في الترشح وسمح لليهود والأقليات المشاركة في البرلمان على اساسٍ انتخابات خاصة ، ويضيف : واجه هذا الشرط الدستوري انتقاداً بأنه "غير إسلامي" .

وكان فيلسوف التاريخ العربي ، عبدالرحمن بن خلدون ، قد تحدث في سياق "المقدمة" عن دولة العرب في الإسلام ، ثم دولة الفرس ، ثم دولة الترك ، مميزاً بين القوميات الرئيسة الثلاث .

وفي النظام السياسي الإسلامي اعتبر أهل الديانات السماوية الأخرى "أهل ذمة" عوملوا كذلك على تفاوت بين النظرية والتطبيق . وعندما نشأت النهضات والحركات الوطنية الحديثة في دول الثقل العربي والإسلامي وجد قادتها صعوبة في التمسك بالحرفية التقليدية لذلك المفهوم . وطرحت الحركة الوطنية المصرية التي قادها سعد زغلول شعار "الدين لله والوطن للجميع" ، ولم يطرح مفهوم الوطن في الوعي العربي العام طرحاً مضاداً للدين ، عدا بعض النخب . ومن المفكرين الإسلاميين الذين حاولوا تطوير مفهوم "أهل الذمة" الدكتور محمد سليم العوا الذي دعا إلى أهمية التمييز بين شرعية الفتح التي أصبح بمقتضاها أتباع الديانات السماوية "أهل ذمة" ، وشرعية التحرير ضد المحتل الأجنبي التي ساهم فيها على قدم المساواة مسلمون وغيرهم فاستحق الجميع بعد تضحياتهم من أجل التحرير حق "المواطنة" .

ويلاحظ المؤرخ أن الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود على تمسكه القوي بالدين والشرع يؤكد أن "حب الوطن من الإيمان" في خطاب له وجهه في تاريخ مبكر للغاية في مسار التطور ببلده عام 1929م ، عندما انتقل من مكة المكرمة إلى المنطقة الوسطى "لمشاهدة الأهل والبلاد" كما جاء في خطابه . (يراجع : محي الدين القابسي ، المصحف والسيف ط 3 ، ص 55 نقلاً عن صحيفة "أم القرى" بتاريخ 5/7/1929م) .

وكان النبي الكريم في الأساس مرناً ومتسامحاً بين العقيدة والوطن . وفي دعوته حكام الدول المحيطة به ومن ضمنهم المنذر بن ساوى ملك البحرين العربي يعرض عليهم إذا قبلوا بدعوة الإسلام البقاء في حكمهم والاستمرار في مناصبهم السياسية . وربما فسر البعض هذه الإشارة إلى أنها تمييز بين الديني والسياسي . وهي تحمل – الإشارة أيضاً – إلى توافق بين الديني والوطني ، بحكم أن النظام السياسي الذي يقبل النبي الكريم باستمراره إذا قُبل الإسلام يحكم بلداً أو وطناً محدد الحدود ، واضح المعالم ، حيث يصبح مقبولاً إسلاميا في حدوده الوطنية . . .

إذا تقبل الدعوة . وعندما وضع رسول الله "صحيفة المدينة" كأول تعاقد سياسي دستوري في الإسلام ، كان بحكم الواقع ، حينئذ ، يحصرها في نطاق يثرب ونواحيها . ولم يؤثر في تلك الخطوة كونها محصورة بالضرورة في موقع جغرافي بعينه ولا تنطبق إلا على ساكنيه مسلمين وغيرهم .

أما الثقافة المشتركة الجامعة بين الهويتين الدينية والوطنية في

عالمنا العربي فهي "الثقافة العربية" التي أساسها اللغة . . . فدون وحدة اللغة لا تنشأ ثقافة مشتركة . إن الذي رسم حدود الوطن العربي وحدد العضوية في جامعة الدول العربية هو مدى انتشار اللسان العربي ، حيث لا تواجد للمنطقة العربية حدود جغرافية فاصلة . والمعول في تحديد العروبة على انتشار العربية كلغة أم وثقافة . وثمة حديث شريف ينسب للنبي الكريم أورده ابن تيمية يقول : "ليست العربية بأم وأب لأحدكم ، أنما العربية اللسان" وسواء كان هذا الحديث من الحديثً الصحيح أو كان ضعيفاً فإن تواردة في الذاكرة الجمعية للأمة واستشهاد أحد فقهائها الكبار به . . . دليل على أهميته البالغة .

وفي منطوق الحديث نرى تجاوزاً للأصل ، أي الأم والأب ، وكانت العروبة قديماً تحدد بنقاء الأنساب أساساً ، فأصبح اللسان العربي ، كلغة أم ، هو المحك في تقرير العروبة والانتماء للثقافة العربية . وكان الجاحظ ، سيد البيان العربي ، زنجياً من أفريقيا ، لكن تمكنّه من اللسان العربي جعله من أعلام العربية ، ومثله في تاريخنا وحاضرنا عدد غير قليل . ولو نظرنا اليوم في انتماءات الشعوب العربية إثنياً وعرقياً لوجدنا أن اللسان العربي وحده ، كلغة أم ، هو المعول عليه في تقرير عروبتها . واللغة هي التي رسمت الحدً الفاصل بين المنطقة العربية ، وبين كل من إيران وتركيا من ناحية أخرى ، كما رسمت الحدود بين الدول الإسلامية ذاتها وبين الدول عموماً وعلى أساسها تقررت التوجهات السياسية لكل بلد بحكم انتماءاته الثقافية .

ومشكلة الأكراد كمسلمين في الدول الإسلامية التي تتقاسمها

إن لهم لغة مختلفة ، أي ثقافة مختلفة أدت إلى إيجاد هوية خاصة بهم في إطار الحضارة الإسلامية الجامعة ، إلا أن الثقافات المتنوعة القائمة على لغات مختلفة هي التي تتعدد وتتباين أوطاناً ، وإن توحدت الحضارة ، والهوية الدينية .

الهويات الوطنية في عصرنا حقائق اجتماعية ، وكما تعامل الإسلام مع القبيلة كواقع موضوعي في بناء المدن وتقسيم الجيوش ، في الصدر الأول ، فإن المطروح أمامه اليوم من هذا القبيل التعامل مع الهويات الوطنية واستيعابها .

والقرآن الكريم يحمل رسالة عالمية وإلهية إنسانية إلى البشرية جمعاء . لكنه أكد في عدة آيات ومواضع منه إنه لسان عربي وحكم عربي . أي حكمة عربية بمصطلحها الأصلي في القرآن واللغة . وذهب فقهاء مسلمون ، إن "عربيته جزء ماهيته " لذلك لا يترجم القرآن الكريم ، بل تترجم معانيه . ويتفق علماء اللغة في العصر الحديث مع هذا المفهوم الإسلامي والنبوي بشأن اللغة . فهي التي تؤثر في طبيعة الفكر ، وطبيعة النظر إلى الوجود .

إن الثقافة العربية ، بالمفهوم الذي أوضحناه ، مرشحة لأن تكون جسراً جامعاً وواصلاً بين الهويتين في عالمنا العربي ، ويعود إلينا كعرب مسلمين معاصرين أن نواجه هذه المهمة وأن نقوم بها . ونجاحها من عدمه يعتمد على عزيمتنا وما نمتلك من قدرة على التوافق الذي هو عنصر أساسي في بناء الأمم .

وكان القانوني المصري الكبير ، عبدالرزاق السنهوري ، رحمه الله ، وهو واضع أكثر التشريعات والقوانين القائمة على التوافق بين

أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة والتي اعتمدتها أكثر الدول العربية والإسلامية ، قد دعا إلى أن تلتئم الأوطان الإسلامية القائمة في "عصبة أمم إسلامية" واحدة ، فيما نراه تحسساً بثنائية العلاقة بين الهويتين الدينية والوطنية ، وحرصاً على التوصل إلى توافق بينهما .

وليس ضرورياً اقتباس اقتراح السنهوري بحرفيته ، لكنا نرى إنه يمكن أن يكون مدخلاً لإقامة الوئام المنشود . . . حفظاً للضمير الديني والوطني من الضياع والتشتت .

يبدو للراصد أن المرحلة الراهنة ربما مثّلت إحدى مراحل المواجهة بين الإسلام والعلمانية في العالمين العربي والإسلامي .

ففي العالم الإسلامي تبدو اندونيسيا ، بثقلها السكاني ، وماليزيا بنظامها المتميز ، وإيران بسياستها المثيرة للجدل ، وتركيا بالتطلعات التي تثيرها لدى الشعوب العربية والمسلمة ، وباكستان بمشكلاتها الكبيرة ، وأفغانستان كساحة حرب بين التوجهات الغربية والطالبانية . . . تبدو هذه الدول جميعاً معنية بالجدل الدائر والخيار المطروح بين الدينيين والعلمانيين .

وفي الوطن العربي ، وبعد التغيير السياسي الذي شهدته كل من تونس ومصر ، وهما أكثر بلدين عربيين مرا بتجربة المواجهة بين العلمانية والإسلام ، يبدو أن الأمر أصبح قاب قوسين أو أدنى من تلك المواجهة .

ففي تونس ، كانت "البورقيبة" تُصدر تشريعات وصدرت منها تصريحات عدة بشأن المرأة وصوم رمضان . ثم جاء نظام

"بن علي" ، فطرح نفسه وريثاً لها ومدافعاً عن قيمها ولكن بصورة فجّة ، وحظر حزب "النهضة" الإسلامي طوال عهده ووقف من الدينيين موقفاً مناهضاً . . .

وفي مصر كانت "الناصرية " تخوض صراعاً سياسياً ضد حلفائها السابقين . . . "الإخوان المسلمين" ، وعلى الصعيد العلماني كان عبدالناصر دينياً أكثر حذراً من بورقيبة الذي دخل معه في صراع سياسي على خلفية المحاور "العربية " ، لكن "الناصرية" كانت في صميمها علمانية أكثر مما يبدو في العلن . وكان "البعث" – ومنظروه – علمانيين يتصالحون في فكرهم مع الإسلام ، كما كان يفعل ميشيل عفلق المحكوم بالإعدام في دمشق ، وكما لازال "النظام السوري " يعلن عن نفسه رغم تحالفه مع قوى ذات توجهات دينية في المنطقة ويتم الحديث في المرحلة الراهنة وبصفة متواترة عن "النموذج التركي" الذي يوحي بإمكانية التعايش بين إسلاميين وعلمانيين في مجتمع واحد ، فهل ستنجح هذه "التجربة " أم تصل إلى طريق مسدود .

وثمة حاجة متزايدة لاجتهاد إسلامي مرن وفكر "علماني " جديد لإمكانات التعايش بين النقيضين ، وعلى المهتمين بالتوجّه التركي الجديد العمل على ذلك داخل تركيا بالذات ، وكذلك في العالمين العربي والإسلامي بعامة .

وأرى ، من جانبي ، إن طرح المفهوم "المدني" للدولة هو الخيار الأنسب بدل طرح المفهوم "العلماني" ، الذي أشرت في مقالة سابقة إنه غير وارد إسلامياً ، ولا يمكن الدعوة إليه في مجتمع غالبيته

من المسلمين . فهو مفهوم مقتبس من تجارب أخرى ذات ثقافات وحضارات مغايرة ، وليس لدينا في الثقافات الإسلامية وفي الحضارة الإسلامية هذا المصطلح ، الذي لا بد بطبيعة الحال من دراسته وتفكيكه ونقده دون الدعوة إليه تحديداً .

وثمة مؤشرات على حدوث تقارب بين قوى سياسية كانت إلى وقت قريب متباعدة ، لكنها اليوم يبدو وأنها تتقارب من أجل التعايش في "دولة مدنية" يُعتبر فيها القانون فوق الجميع ، ويتمتع فيها المواطنون من مختلف الأديان والأعراق بالمساواة التامة مقابل الاعتراف بالشريعة الإسلامية السمحة ، وألا يتناقض معها أي قانون من قوانين الدولة .

إن فكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يمكن أن يكون منطلقاً ملهماً لمثل هذا المفهوم . فمنذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر ذهب هذا الإمام الشيخ الذي تولى في زمنه مشيخة الأزهر الشريف ، كما أصبح بحكم مكانته الدينية مفتياً للديار المصرية ، ذهب إلى القول : "إن الإسلام لم يقم سلطة دينية . وأن السلطة السياسية التي نشأت بعد وفاة الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام ، كانت سلطة مدنية بشرية . فلا أبوبكر ولا عمر ، رضي الله عنهما ، ولا من جاء بعدهما من الخلفاء راشدين وغير راشدين كانت لهم صفة إلهية ، بل أن توليهم جاء بالبيعة نتيجة لرغبة المسلمين " .

لذلك نرى أن "نظام الخلافة" لا ينبغي النظر إليه كشأن ديني . . . فهو مدني في أساسه وجوهره . وكان النبي الأعظم نفسه ، عندما هاجر من مكة إلى المدينة المنورة ، قد وضع صيغة لتعاقد سياسي

تحت مسمّى "صحيفة المدينة" ، بينما كان القرآن الكريم يتنزل عليه ، ولم يزايد عليه أحد بالقول : "القرآن دستورنا" . . . كما يقال في هذا الزمن .

واللافت في "صحيفة المدينة" أول دستور في الإسلام من وضع نبيه الكريم انها ميّزت بين "المجتمع الديني" الذي يشمل المؤمنين بالإسلام وحدهم ، وبين "المجتمع السياسي" الذي ضم في حينه المسلمين والوثنيين من القبائل العربية التي لم تسلم بعد ، واليهود القاطنين في المنطقة . وقد سرّني إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، البحث القيّم (بحث في نشأة الدولة الإسلامية) الذي أعده د . فالح حسين ، أستاذ التاريخ بالجامعة الأردنية حيث عرض للصحيفة كأول دليل على إقامة الدولة .

ويروى عن النبي الكريم (ص) قوله للمسلمين في المدينة : "أنتم أعلم بشئون دنياكم" في حديث قوي السند . ولكن مما يؤسف له أن مقولة النبي العظيمة تلك ارتبطت في أذهان المسلمين بـ "تأبير النخل" مع أنها عامة ويمكن سحبها على السياسة أيضاً كشأن عام ، وحان الوقت لنفهما في هذا المجال بهذا الفهم .

ونحن إذا تأملنا في الدين الإسلامي نفسه نجد أن أركانه الخمسة : (الإقرار بالشهادتين ، الصلاة ، والصيام ، والزكاة والحج) فرائض دينية غير متعلقة بالسياسة . ولم ترد السياسة في التعاليم الإسلامية كشأن ديني ، كما أن القرآن الكريم لم ترد فيه مفردة "دولة" إطلاقاً .

غير أن التحليل المعرفي للإسلام وتاريخه يدل على أنه يشمل

مفهوماً للسياسة والدولة . وقد سارع المسلمون ، بعد وفاة النبي (ص) إلى التعاطي مع الشأن السياسي في انتخاب رئيس الدولة الإسلامية . لكن هل هذه الدولة مدنية أم دينية؟ . وقد حاول الحكام المسلمون إضفاء الشرعية على أنفسهم ونظمهم بالقول أنهم يمثلون النبي وانهم يتمتعون بمكانة دينية . . . وهذا ما يتطلب تمحيصاً علمياً دقيقاً في عصرنا .

وتطالب بعض القوى الدينية بإعادة نظام الخلافة ، غير أنه بإمكان المسلمين اختيار نظام سياسي آخر . وقد رأينا كيف أن إماماً كالشيخ محمد عبده طرح "مدنية " الدولة ، كما أن مجتهدين من أمثال الشيخ مهدي شمس الدين والشيخ محمد فضل الله لم يسلموا بولاية الفقيه ودعوا إلى صيغ مدنية تجمع بين المسلمين ، بل بين المواطنين كافة .

ولابد من ملاحظة أن الآية الكريمة : (ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الكافرون) ومثيلاتها من الآيات القرآنية ، تعني الحكم القضائي ، طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ، لا المعنى السياسي الذي نفهم في عصرنا . فالحكم مصطلح طرأ عليه تغيير كبير ، ولم يكتسب معناه "السياسي" إلا مع الحملة الفرنسية على مصر .

أما الأصل القرآني واللغوي العربي فلا يعني إلا القضاء . والقاضي يشار إليه بالحاكم ، كما في بعض الأحاديث النبوية الشريفة . أما الشأن السياسي فقد استخدم له القرآن الكريم ولا شك أن هذا في أصل اللغة العربية مصطلحاً آخر هو "الأمر" ، لا

"الحكم" . فقيل "أولو الأمر" كما في آية قرآنية ، وقيل "أمير المؤمنين" لا "حاكم المسلمين" وعليه قس .

والخلاصة ، أنه ينبغي النظر والاتعاظ بما درجت عليه النظم "الإسلامية" في بعض بلاد المسلمين . فعلى التباين اللافت مثلاً بين النظام الإسلامي السعودي والنظام الإسلامي الإيراني ، فإن النظامين عمدا إلى التمييز بين الجانب السياسي والجانب الديني ، حيث نرى في النظام الإسلامي السعودي اختصاص آل سعود بالسياسة واختصاص آل الشيخ بالدين ، وفي إيران نرى أن المرشد الأعلى (الولي الفقيه) يوجه الدولة التي اتخذت الشكل الجمهوري ويّنتخب لها رئيس للجمهورية غير المرشد ، وهكذا . . .

الصراع الدموي المخرب لن يكون من الممكن تجنبه إلا بإعادة طرح "المشروع الوطني الجامع" الذي اكتشفت مجتمعات عربية عديدة من بينها المجتمع العراقي إنها لن تستطيع العيش بدونه ، وإن البديل عنه ليس "بديلاً" بل خراباً ودماراً وتحويلاً للمجتمع إلى حرب أهلية يستحيل مع استمرارها بناء منازل ، أو تعليم أبناء ، أو الذهاب إلى عمل . . . أو أي منشط من مناشط الحياة العادية . . . الهادئة . . . الجميلة .

وليس فكرة "المشروع الوطني الجامع" بالفكرة الطارئة أو الوافدة على الوعي العربي ، فقد طرحتها الحركة الوطنية المصرية الرائدة منذ ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول . . . تحت شعار : (الدين لله والوطن للجميع) .

لقد ظل فقهاء السنة والشيعة يتجادلون بشأن المذهبين

دون أن يصلوا إلى نتيجة . فكلّ على اعتقاده ، وهو أمر طبيعي في الحكم الدستوري الديمقراطي الذي تقبّله علماء الشيعة في النجف وإيران منذ 1906 كان في طليعتهم الشيخ فضل الله النوري ، والميرزا حسن الاشتياني ، والسيد عبدالحسين الشيرازي الذي أصبح نائباً في مجلس الشورى وألف كتاباً حول "المشروطة المشروعة" أي الدستور ، والشيخ كاظم الخراساني الذي تقدم تلميذه محمد حسين النائيني خطوة متقدمة أخرى بإصداره كتابه الفكري الهام "تنبية الأمة وتنزيه الملة" . ومن قوة تمسك علماء الشيعة بالحكم الدستوري القائم على فصل السلطات كما أبان النائيني ، إن المرجع الأعلى للشيعة في حوزة النجف الشيخ كاظم الآخوند الخراساني أصدر بياناً للشعب الإيراني عندما تم الانقلاب الشاهاني على دستور 1906 الذي أصبح أساساً لنظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 دعاه فيه إلى التمسك بالدستور والمجلس المنبثق عنه .

وقد تجادل متكلمو الإسلام مع متكلمي اليهودية والنصرانية جدلاً مازالت أصداؤه ترن في شعر أبي العلاء . . . في اللاذقية ضجة . فإلى متى ننشغل بهذا الجدل العقيم؟ وأية نتيجة نتصور تحقيقها؟

لن يكون لدينا سلم اجتماعي داخلي إلا إذا قررنا من جديد التعايش في ظل المشروع الوطني الجامع المحكوم بالنظام الديمقراطي الدستوري ، واحتفظ كل منا باعتقاده الذي يمكن أن يطور نفسه طبقاً لقناعاته الذاتية . . .

واللافت في "صحيفة المدينة" أول دستور في الإسلام من وضع

نبيه الكريم انها ميّزت بين "المجتمع الديني" الذي يشمل المؤمنين بالإسلام وحدهم ، وبين "المجتمع السياسي" الذي ضم في حينه المسلمين والوثنيين من القبائل العربية التي لم تسلم بعد ، واليهود القاطنين في المنطقة . وقد سرّني إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، البحث القيّم (بحث في نشأة الدولة الإسلامية) الذي أعده د . فالح حسين ، أستاذ التاريخ بالجامعة الأردنية حيث عرض للصحيفة كأول دليل على إقامة الدولة .

ويروى عن النبي الكريم (ص) قوله للمسلمين في المدينة : "أنتم أعلم بشئون دنياكم" في حديث قوي السند . ولكن مما يؤسف له أن مقولة النبي العظيمة تلك ارتبطت في أذهان المسلمين بـ "تأبير النخل" مع أنها عامة ويمكن سحبها على السياسة أيضاً كشأن عام ، وحان الوقت لنفهما في هذا المجال بهذا الفهم .

ونحن إذا تأملنا في الدين الإسلامي نفسه نجد أن أركانه الخمسة : (الإقرار بالشهادتين ، الصلاة ، والصيام ، والزكاة والحج) فرائض دينية غير متعلقة بالسياسة . ولم ترد السياسة في التعاليم الإسلامية كشأن ديني ، كما أن القرآن الكريم لم ترد فيه مفردة "دولة" إطلاقاً .

غير أن التحليل المعرفي للإسلام وتاريخه يدل على أنه يشمل مفهوماً للسياسة والدولة . وقد سارع المسلمون ، بعد وفاة النبي (ص) إلى التعاطي مع الشأن السياسي في انتخاب رئيس الدولة الإسلامية . لكن هل هذه الدولة مدنية أم دينية؟ . وقد حاول الحكام المسلمون إضفاء الشرعية على أنفسهم ونظمهم بالقول

أنهم يمثلون النبي وانهم يتمتعون بمكانة دينية . . . وهذا ما يتطلب تمحيصاً علمياً دقيقاً في عصرنا .

وتطالب بعض القوى الدينية بإعادة نظام الخلافة ، غير أنه بإمكان المسلمين اختيار نظام سياسي آخر . وقد رأينا كيف أن إماماً كالشيخ محمد عبده طرح "مدنية" الدولة ، كما أن مجتهدين من أمثال الشيخ مهدي شمس الدين والشيخ محمد فضل الله لم يسلموا بولاية الفقيه ودعوا إلى صيغ مدنية تجمع بين المسلمين ، بل بين المواطنين كافة .

ولابد من ملاحظة أن الآية الكريمة : (ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الكافرون) ومثيلاتها من الآيات القرآنية ، تعني الحكم القضائي ، طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ، لا المعنى السياسي الذي نفهم في عصرنا . فالحكم مصطلح طرأ عليه تغيير كبير ، ولم يكتسب معناه "السياسي" إلا مع الحملة الفرنسية على مصر .

أما الأصل القرآني واللغوي العربي فلا يعني إلا القضاء . والقاضي يشار إليه بالحاكم ، كما في بعض الأحاديث النبوية الشريفة . أما الشأن السياسي فقد استخدم له القرآن الكريم ولا شك أن هذا في أصل اللغة العربية مصطلحاً آخر هو "الأمر" ، لا "الحكم" . فقيل "أولو الأمر" كما في آية قرآنية ، وقيل "أمير المؤمنين" لا "حاكم المسلمين" وعليه قس .

والخلاصة ، أنه ينبغي النظر والاتعاظ بما درجت عليه النظم "الإسلامية" في بعض بلاد المسلمين . فعلى التباين اللافت مثلاً

بين النظام الإسلامي السعودي والنظام الإسلامي الإيراني ، فإن النظامين عمدا إلى التمييز بين الجانب السياسي والجانب الديني ، حيث نرى في النظام الإسلامي السعودي اختصاص آل سعود بالسياسة واختصاص آل الشيخ بالدين ، وفي إيران نرى أن المرشد الأعلى (الولي الفقيه) يوجه الدولة التي اتخذت الشكل الجمهوري ويّنتخب لها رئيس للجمهورية غير المرشد ، وهكذا . . .

الصراع الدموي المخرب لن يكون من الممكن تجنبه إلا بإعادة طرح "المشروع الوطني الجامع " الذي اكتشفت مجتمعات عربية عديدة من بينها المجتمع العراقي إنها لن تستطيع العيش بدونه ، وإن البديل عنه ليس "بديلاً " بل خراباً ودماراً وتحويلاً للمجتمع إلى حرب أهلية يستحيل مع استمرارها بناء منازل ، أو تعليم أبناء ، أو الذهاب إلى عمل . . . أو أي منشط من مناشط الحياة العادية . . . الهادئة . . . الجميلة .

وليس فكرة "المشروع الوطني الجامع" بالفكرة الطارئة أو الوافدة على الوعي العربي ، فقد طرحتها الحركة الوطنية المصرية الرائدة منذ ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول . . . تحت شعار : (الدين لله والوطن للجميع) .

لقد ظل فقهاء السنة والشيعة يتجادلون بشأن المذهبين دون أن يصلوا إلى نتيجة . فكلّ على اعتقاده ، وهو أمر طبيعي في الحكم الدستوري الديمقراطي الذي تقبّله علماء الشيعة في النجف وإيران منذ 1906 كان في طليعتهم الشيخ فضل الله النوري ، والميرزا حسن الاشتياني ، والسيد عبدالحسين الشيرازي الذي أصبح نائباً في

مجلس الشورى وألف كتاباً حول "المشروطة المشروعة" أي الدستور ، والشيخ كاظم الخراساني الذي تقدم تلميذه محمد حسين النائيني خطوة متقدمة أخرى بإصداره كتابه الفكري الهام "تنبية الأمة وتنزيه الملة" . ومن قوة تمسك علماء الشيعة بالحكم الدستوري القائم على فصل السلطات كما أبان النائيني ، إن المرجع الأعلى للشيعة في حوزة النجف الشيخ كاظم الآخوند الخراساني أصدر بياناً للشعب الإيراني عندما تم الانقلاب الشاهاني على دستور 1906 الذي أصبح أساساً لنظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 دعاه فيه إلى التمسك بالدستور والمجلس المنبثق عنه .

وقد تجادل متكلمو الإسلام مع متكلمي اليهودية والنصرانية جدلاً مازالت أصداؤه ترن في شعر أبي العلاء . . . في اللاذقية ضجة . فإلى متى ننشغل بهذا الجدل العقيم؟ وأية نتيجة نتصور تحقيقها؟

لن يكون لدينا سلم اجتماعي داخلي إلا إذا قررنا من جديد التعايش في ظل المشروع الوطني الجامع المحكوم بالنظام الديمقراطي الدستوري ، واحتفظ كل منا باعتقاده الذي يمكن أن يطور نفسه طبقاً لقناعاته الذاتية . . .

ويمثل النموذج السعودي المتأسس على يد مليكها عبدالعزيز آل سعود ، نموذجاً وحدوياً وطنياً ، وعمل أبناؤه على ترسيخه جيلاً بعد جيل لرفد "الدولة الوطنية" بما يقويها لترقى موطناً للإنسان . صحيح أن مفهوم الوطن يتعرض لتحديات صعبة ليس أقلها موقف بعض الجهات الدينية من المفهوم الوطني ، على الرغم من أن الرسول

الأكرم كتب "صحيفة المدينة" التي حملت اسم البلد الذي هاجر إليه فحسب ، مقتصرة على أحوال المقيمين فيه من قبائل مسلمة ووثنية ويهودية . والمؤسف أن هذا التعاقد النبوي السياسي الأول في تاريخ الإسلام والذي وضع تمييزاً واضحاً بين "المجتمع الديني" المقتصر على المؤمنين و "المجتمع السياسي" الذي شمل المسلمين والوثنيين واليهود وسائر المتعاقدين سياسياً ، نقول أن هذه "الوثيقة" النبوية التأسيسية صارت مغيبة ومسكوت عنها في تأسيس الفكر السياسي في الإسلام ، وأصبح المرجع المكرور ، كتاب (الأحكام السلطانية) لأبي الحسن المشهور بالماوردي والمتوفى عام 450 هـ أي منتصف القرن الخامس للهجرة بعد مئات السنين من ظهور الإسلام هو "المرجع" . ولم يكن أبو الحسن الماوردي ، بطبيعة الحال ، من الصحابة ولا التابعين ولا فقهياً معترفاً به ، وعمد إلى تعداد الأحكام "السلطانية" ، أي توصيف ملامح ومعالم الأمر الواقع الذي آل إليه الحكم السلطاني بعد قرون من ظهور الإسلام . وذلك أحد العوامل المؤدية إلى إفقار الفكر السياسي الإسلامي وإفراغه من مصادره الخصبة ، نظراً إلى غلبة نظرية الدولة الدينية الخالصة التي لم يرق لها تمييز صحيفة المدينة بين "المجتمع الديني" و "المجتمع السياسي" ، فأسقطتها من بين المصادر الأساسية المؤسسة للفكر السياسي في الإسلام ، وأصبح المسلمون في جهل تام بشأن "صحيفة المدينة" التي لم يسمع بها أغلبهم .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن العناصر المؤمنة بالمشروع الوطني لم تعد تمثل قوة سياسية فاعلة في مجتمعاتها ولم تعد تمتلك "أسناناً سياسية" لتحويل فكرتها إلى واقع ، وإن

كان تصويت قطاع مهم من الناخبين العراقيين ، على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم المذهبية والدينية ، من أجل "المشروع الوطني الجامع" دليل لا ينكر على أن المجتمعات العربية ، بعد تجاربها المرة ، مع المشروعات التجزيئية والتفتيتية لابد من أن تصحو لنفسها وتعود إلى الفكرة الجامعة والمنقذة .

وقبل التجربة العراقية ، نجد هذه الفكرة تعبر عن نفسها في "المشروع الإصلاحي" لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة وتتمثل في ميثاق عمل وطني ودستور محدّث قامت بمقتضاه مختلف المؤسسات الدستورية التي تتهيأ لدورة جديدة ثالثة من الانتخابات هذا العام .

والمشروع الوطني "الجامع " الذي تضمنه المشروع الإصلاحي للملك حمد هو "جامع" بمعنى الكلمة . . . جامع لمختلف ألوان الطيف السياسي في البحرين ، حيث يشارك فيه المستقلون والليبراليون والكتل الدينية كالأصالة والوفاق والمنبر (الإخوان المسلمون) ، واليساريون ، إذا حالفهم الحظ . وجميع من ينتخبهم الناخبون البحرينيون . ولا توجد "هيئة رقابة" ، أو "مجلس وصاية" لفرز المرشحين الذين قرروا ترشيح أنفسهم وشطب من لا ترغب فيه الدولة! .

و "جامع" ايضاً بمعنى الموافقة الشعبية ، القريبة من الإجماع ، على مشروع ميثاق العمل الوطني عام 2002 والذي قامت على أساسه المسيرة الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية .

هكذا فلا بديل إلا "المشروع الوطني الجامع " المتاح للعرب في

مختلف مجتمعاتهم ، إن اتصفوا بالحكمة وقوة الإرادة .

فهل يتصفون !

هذه إشكالية تتطلب اتخاذ قرارات صعبة صارت تفرضها الأحداث . ولا يمكن اجتياز تحديات المرحلة الراهنة دون اتخاذ قرارات صعبة على أكثر من صعيد ، بل المخاطرة بما هو أصعب لتجاوز المهاوي المقبلة .

فثمة قناعة مثلاً بأن "القوى الدينية" في المجتمعات العربية والإسلامية تمثل قطاعات مؤثرة قد يختلف بشأن نسبة تأثيرها ولكن لا يختلف على دورها وعلى تأثيرها من حيث المبدأ . وكلما طورت تلك القوى من نفسها وجنحت إلى الاعتدال وابتعدت عن التطرف وتبرأت من الإرهاب ، فإنه من الحكمة استيعابها ، وإتاحة الفرصة أمامها لتعود إلى طريق الصواب . . . أعني إلى النهج الإسلامي الصحيح المستند إلى قيم التسامح والانفتاح والاعتدال والعقلانية ، وإن كان البعض يتخوف ويشكك في هذه الإمكانية أصلاً ، حيث يستحيل في نظره أن يغلب التطبع على الطبع! . . . وهذا تحفظ في محله ، ولكن ذلك لا يمنع من التذكير بالنموذج الماليزي على سبيل المثال ، الذي يقترب مما هو مأمول .

ومن أبرز الأمثلة التي تتطلب مثل هذه القرارات الصعبة حالياً مثال "طالبان" أفغانستان التي طلبت الحكومة الأفغانية بدعم من قوى غربية حليفة من المملكة العربية السعودية أن تتوسط معها توصلاً إلى حل سياسي سلمي يخرج تلك البلاد الجبلية والقوى المتواجدة في ساحتها من دوامة الحرب المهلكة التي لا يمكن كسبها

في ضوء تجارب تاريخية سابقة أنهكت القوى الكبرى التي حاولت التدخل والتأثير فيها سواء كانت بريطانية أو سوفياتية ، وفي يومنا أطلسية . فالقبائل المتحصنة في جبالها ومواقعها تستطيع المقاومة لأمد طويل وبإمكانها العودة إلى ما فقدته للوهلة الأولى ، وكلما طال أمد الصراع ، اشتد التمسك بنهج التطرف . والمسألة لا تنحصر في سطوة فكر متطرف ، بل في وجود "بنية مجتمعية " تقوم عليه وتقاتل من أجله .

غير أن المقلق عدم ظهور أي مؤشرات من "طالبان" بقبول "المصالحة" مسلكاً وفكراً والتوجّه نحو "الاعتدال" ، بل حدوث العكس ، حيث أعتدت عناصر يشتبه في أنها منها على طالبات مدارس مع ورود أنباء عن تشجيع طالبان باكستان لذلك الاعتداء! .

ولقد حددت المملكة العربية السعودية شروطاً واضحة لمحاولة التوسط مع "طالبان" أوجزها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي (حينذاك) في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره وزير الخارجية الألماني الذي تشارك بلاده بقوة عسكرية مؤثرة في أفغانستان ، بأن السعودية ترحب باستضافة مؤتمر المصالحة الوطنية الأفغانية ، وذلك بعد أن يصلها طلب خطي ورسمي من الجانب الأفغاني وأن تأتي المجموعات المشاركة في المصالحة "بعقل مفتوح وقلب مفتوح" . وأن يكون هدفها الاتفاق فعلاً لا إثارة المشاكل ، وأن يكون واضحاً لدى الأطراف المتورطة سابقاً رفض الإرهاب ورفض التعاون مع الإرهابيين . وبدون قبول هذه الشروط فلن يكون بالإمكان بدء حوار مثمر بين الأطراف المعنية .

والواقع أن السعودية الخارجة للتو في الداخل من محاربة الإرهاب والانتصار عليه مبدئياً ، تبدو مؤهلة لمثل هذا الدور بحكم معرفتها السياسية والأمنية بدخائل هذه الظاهرة الخطيرة التي انجرفت إليها "طالبان" وتريد الآن الخروج منها وانتهاج نهج جديد . وثمة تحليل راجح يسود . . . وهو أن طالبان كتنظيم منفصل عن "القاعدة" هي التي أحدثت التحول في الساحة الأفغانية . . .

فكيف يمكن للأوساط المسئولة في عالمنا الإسلامي أن تنظر إلى هذا التحول وتقيّمه؟

ثمة آراء مختلفة ،بل متضاربة بشأنه من جانب الدول الإسلامية . وثمة شروط سعودية واضحة إذا تم الإقدام عليه . فوزير خارجية إيران مثلاً يحذر من احتماله لانعدام الثقة بين إيران وطالبان . ولكن الأوساط الباكستانية تبدو ميالة له ، هذا فضلاً عن الطلب الذي تقدم به رئيس الحكومة الأفغانية إلى المملكة العربية السعودية . وكل طرف له حساباته السياسية الخاصة به ، ولكن ينبغي الإقدام على هذا التحول بعيداً عن التكتيكات السياسية الآنية لهذا الطرف أو ذاك ، والواقع أن الرئيس الأفغاني كرزاي يبدو "المعتدل" الوحيد في الساحة التي لم تنقذها كثافة القوات الأطلسية والأمريكية ، وعادت "طالبان" إليها بعد سنوات من التراجع بالتشدد ذاته .

إن المسألة فكرية ومصيرية وتاريخية ، أبعد من تكتيك السياسة ، وإذا حدث مثل هذا التحول وأصبح إمكانية سياسية قائمة ، فإن قوى أخرى يمكن أن تأخذ هذا النهج ونصبح أمام صفحة جديدة من التطور السياسي والاجتماعي والفكري في

العالم العربي والإسلامي . ولدى مصر ، مثلاً ، تجربة غنية بهذا الصدد ، حيث وضعت برنامجاً لمحاورة المتطرفين وإعادة تأهيلهم وهو في السجن وخرج منهم عدد لا يستهان منه بعد إعلان "توبتهم" ونعتقد أنهم في أغلبيتهم غدوا "عناصر صالحة" ولم نسمع عن انجرافهم إلى طريق الإرهاب والعنف من جديد . . . وتلك التجربة جدية بالدراسة والنظر .

كما أن المصالحة الوطنية النهائية في العراق ، لا يمكن أن تتحقق إلا بالتقاء مختلف الأطراف المتضادة ودخولها بدايةً في حوار مشترك ، وأمام "الحوثيين" في اليمن كذلك استحقاق المصالحة مع الدولة . وليس من الضروري أن تنجح كافة محاولات المصالحة ، ولكن المهم أن يكون توجه جاد بهذا الشأن من أطراف عربية مسئولة وقادرة . ونجد بأن هناك برلمانات عربية عديدة كما في مصر والأردن والمغرب والبحرين يشارك فيها "إسلاميون" بشكل أو بآخر .

ولكن تبقى مسألة التحول إلى "الاعتدال" مسألة غير سهلة على الإطلاق . فما "الاعتدال"؟ وما مقاييسه؟

ونعتقد إنه من المهم أن يكون ثمة وضوح فكري بشأنه سواء لدى الحكومات والرأي العام والمقدمين عليه ، وخاصة هؤلاء المتحولين إليه من أصحاب السوابق المتطرفة .

وثمة عدة مقاييس فكرية للنظر فيها بشأن الاعتدال نذكر أبرز ثلاثة منها في تقديرنا :

1) القبول بفكرة الإسلام المتسامح والمنفتح والعقلاني ، أي الإسلام الأصلي كما بدأ في فجر الدعوة ، وانتشر عالمياً ، وأقام

حضارته الجامعة للكافة ، ونبذ الصورة التي يحاولون تصوير الإسلام بها على أنه "تكفيري" و "إقصائي" و "عنيف" ، والعودة إلى ما نادى به القرآن الكريم منذ فجر الدعوة : (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن) الآية 125 سورة النحل .

2) القبول بالتطور السلمي للدولة باعتباره النهج التاريخي المأمون في تجارب الأمم ، وتجنب الدخول في مغامرات العنف الانقلابي الذي تدفع حياله الأمم الكثير من دمائها ، كما شهده التاريخ في تجارب أمم كثيرة .

3) الانفتاح على الاتجاهات الوطنية الأخرى في المجتمع ، دون تخوين أو تكفير ، وكذلك على اتجاهات الحضارة الإنسانية ودروسها وتجاربها ، والإطلاع على علومها وأفكارها ومآثرها كما فعل المسلمون الأوائل مع "حضارات الأقدمين " وعطاءاتهم ، وبذلوا النفس والنفيس لترجمة علومهم وفلسفاتهم لاختيار ماينا سبهم منها . وكما قال الفيلسوف العربي الكندي بما معناه : (إن طالب الحق يشرفه الحق ويعلي من قدره ولن يضيره شيئاً) . ولن يدرك الإنسان الحق إلا بعد الاطلاع على العطاء المعرفي الإنساني كله واختيار ما يراه حقاً .

ومن المؤسف أنه لم تظهر أية مؤشرات بعد على تقبل ذلك ، ليس من "طالبان" وحدها ، بل من حركات دينية مشاركة في السلطة ببعض الدول العربية والإسلامية . ولكن ثمة عناصر قليلة منها ، خافتة الصوت ، هي التي بدأت تتغير وتتحول . . . فهل تصبح تياراً تاريخياً فاعلاً؟

الفصل الثالث

مراجعات في ثقافتنا القديمة

مازلنا نرفض النظر إلى تاريخنا في سياقه الطبيعي والواقعي من حيث هو . . . سجل لحياة البشر سلباً وإيجاباً على وجه هذه الأرض . نتغافل عن الحقيقة الدينية الكبرى في تاريخ ديننا وهي أن الوحي الإلهي توقف بوفاة الرسول عليه السلام ، وإن ما جاء من بعده هو الإسلام التاريخي بدءاً من سقيفة بني ساعدة بكل ما في سلوك البشر من خير وشر ، فنخلط بين "إسلام الوحي" و "إسلام التاريخ" لغير صالح الدين النقي ولغير صالح الوعي الحق بالدنيا والآخرة ، فنتعامل مع ماضي العالم وحاضره برؤى التطهرية المثالية التي يتحرك ولا يتغير بمقتضاها واقع هذا العالم ، مختلطة بتقديس الماضي فلم نعد نميز بينه وبين ما كان يحدث فعلاً في واقعنا المعاش يوماً بعد يوم من وقائع قررت مصيرنا ناسبين لأفراد نجلهم بطولات خارقة وقدرات أسطورية لا يقبلها منطق القرآن الكريم عن أي بشر .

ولأننا بقينا نتعامل مع واقع تاريخنا رواية وشعراً وعاطفة ، فإن تعاملنا مع واقع عالمنا اليوم لم يخرج عن هذا السياق . فمازالت رومانسية الانفعال الشعري والشعر ديوان العرب! تحكم تفاعلنا مع أحداث هذا العالم الذي أصبح من أخطر المخاطر لأية أمة أن تتعامل مع واقعه شعراً . فقد تغير العالم وأصبح النثر بعقلانيته هو ديوان العالم الذي لا بد أن نقرر هل ندخله بمنطقه ، أم نبقى خارجه على هامش التاريخ نحترف الشعر والرومانسية والتطهرية لفظاً ، بينما هجير الواقع يلفحنا بأقسى ما فيه دون أن نقدر على رده . . . فنبقى هكذا بين إعلان "أفضل المبادئ" والانغماس في "أسوأ الأوضاع"! . . . وإلى متى؟ ومن المسئول؟ وأين هي الحلقة المفقودة بينهما ؟ وقد بقي صوت ابن خلدون ، منذ قرون ، ضائعاً في برية

البلاغة وهو ينبّه إلى أن التاريخ شبكة محكمة من الأسباب وإن علمه ليس من علوم البيان .

عندما درست نمو "الوعي التاريخي" لدى العرب المحدثين في أطروحة الدكتوراه راعني ذلك الكم الهائل من الروايات الرومانسية "التاريخية" ، أعني المنسوبة ظلماً للتاريخ ، مع ندرة البحوث والدراسات التاريخية القائمة على التحليل والنقد ومحاولات الحفر بحثاً عن الحقائق الضائعة .

ومازالت "ثقافة التمني" في الوعي العربي تفوق كماً وتأثيراً "ثقافة الواقع" ، خاصة الواقع الاجتماعي حيث مواقع أقدامنا . بل مازال ممكناً أن يجد الباحث أندر المراجع عن الموشحات والمنمنمات المملوكة وما أشبه ، ولكن من الصعب العثور على بحث نقدي يشفي غليل الباحث في أوضاعنا السياسية والاجتماعية التي نكابدها .

فالكتابة عن الفراديس المفقودة تشبع عاطفة تواقة للتعويض عما فات كما أنها أقل "كلفة" للكتّاب من نقد أوضاع الاستبداد المهيمن ، ليس السياسي وحده ، إنما الاستبداد باسم الدين والقبيلة والطائفة ، وهي قوى كتبت كل منها "تاريخها " الخاص بها ، وتحاول فرض واقعها علينا! .

ثم أن رومنسيات التاريخ ، أي النظر إلى وقائعه بعاطفة التمنى وأسطورية الأمجاد والبطولات وحدها ، لا تزيّف الوعي التاريخي لدى الجماعة فحسب لكنها تؤدي ، وبشكل كارثي ، إلى الخلل في تعاملها مع واقع العالم ووقائعه بحيث لا تستطيع التكيف معه ،

والدفع بتغييره لصالحها ، والإسهام في دفع عجلته مع سائر الأمم . وهذا ما يفسر الخلل في تكيف وعي العرب المعاصرين مع واقع العالم . . . فمن لا يدرك حركة التاريخ لن يدرك اليوم حركة العالم لأنها حركة واحدة متصلة المنطق والأسباب .

فمن بؤس الإدراك التاريخي إلى بؤس الانفعال بالواقع . . . "نتمنى" سقوط الغرب فإذا به يجدد نفسه . . . نهجو "العولمة " لكنها تنتشر لصالح من يملك أسرارها العلمية . يؤكد لنا خبراؤنا العسكريون أن بغداد يستحيل أن تسقط أمام الغزو الأمريكي ، فإذا بنا أمام النبأ الحزين بعد أقل من ثلاثة أسابيع . . . ولكن يثير افتخار البعض منا أن الأميرة الإنكليزية ديانا أحبت شاباً عربياً قبل مصرعها! . . . فأية ضعة وإلى متى؟ .

إلى أن ننتصر على بؤس التاريخ وفهم الحاضر معاً بنقد التوهم بشأنهما . وما ذلك بالمستحيل . وكل الأمم الحية الناهضة بدأت انطلاقتها بتصحيح الفهم وتصحيح الوعي بحقائق الذات والعالم بمنهج النقد التاريخي . من النهضة الأوربية إلى الاستفاقة الصينية . وأية "صحوة " في عالمنا العربي والإسلامي لا تصحو أولاً على فهم الواقع كما هو . . . ستخفق في تغييره! .

عندما نتبادل الرأي ونتناقش في الجلسات الخاصة مع أصدقاء في عداد النخب ونقول مالا يقال علناً في السياسة والدين والتاريخ والاجتماع . . . نتذكر أن هذا كلاماً ليس للنشر ، ويصاب بعضنا بالأسف والإحباط لذلك! .

وهذه سمة قديمة من سمات ثقافتنا ، الفجوة الهائلة بين

(. .(، أي بلغة عصرنا (. . . (. ولمتكلمنا الكبير أبي حامد الغزالي كتاب يُقرأ من عنوانه "(" .

رغم أن كتابه القيّم الآخر والذي أنصح كل عربي بقراءته بعناية (المنقذ من الضلال) يعد من الكتب النادرة في التراث العربي ، حيث تجرأ مؤلفه على "الكشف " عن شكوكه "المنهجية " التي لا تخلو من ظلال عقائدية ، ظلَّ معانياً لها ، حسبما يعترف في كتاب "المنقذ " ، إلى أن قذف الله سبحانه – حسب قوله – بنور في قلبه ، هو نور التصوف . ولكن تصوفه بقي ضمن "الأسرار " الإلهية التي لا يمكن شرحها أو الإفصاح عنها! .

يقول أبو حامد الغزالي في بيت من الشعر يلخص موقفه من تجربة التصوف :

فإذن خلاصة الرسالة أو النصيحة بشأن سر تجربته الصوفية الروحية . . . لا تسأل عن الخبر! . وقد لاحظ الدارسون إن عدداً لا يستهان به من المصلحين والدعاة في الإسلام كانوا أنفسهم ، على الصعيد الشخصي ، من ممارسي "التصوف " لكنهم منعوا أتباعهم من الاقتراب منه ، بل اعتبروه كفراً ، وكفروّا من يمارسه ويدعو إليه .

وهنا لا بد من الإيضاح إن التصوف الذي يطمح إلى صلة مباشرة مع الله عن طريق الزهد في التراث الديني الإسلامي ينقسم إلى نوعين : نوع منضبط بالشرع ولا يخرج عنه ، وجُلُّ اعتماده على آيات قرآنية كريمة تؤكد الصلة القريبة والمباشرة بين العبد وربه كقوله تعالى في محكم الكتاب : (نحن أقرب إليه من حبل الوريد) – ق

16 ، كما تؤكد "الحب" الذي يمكن أن ينشأ بين العبد والرب ، وهذا "الحب" من أهم مشاعر التصوف ، وآيات القرآن الكريم التي وردت فيها مشتقات هذه المفردة ، مفردة "الحب " كثيرة ، كقوله تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله ، فاتبعوني يحببكم الله) – آل عمران 31 ، وقوله سبحانه : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) – المائدة 54 ، وقوله : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله) – البقرة 165 .

ويرصد الدارسون متصوفة الإسلام المنضبطين بشرعه من أبي ذر الغفاري الذي اعترض زهداً على بذخ معاوية في أبهة الملك ، إلى رابعة العدوية التي قيل إنها لم تعبد الله خوفا منه ، بل حباً فيه ، إلى حسن البصري الذي "اعتزل " الناس وقدّم الزهد – في الدنيا– على غيره ، إلى الجنيد البغدادي الذي يُعدّ مؤسساً للتصوف الفلسفي .

غير أن التصوف لم يقف عند "الضوابط" الشرعية في الإسلام بخروج فصيل آخر من المتصوفة ، أشهرهم أبو منصور الحلاج ، الذين ذهبوا إلى زعم "الاتحاد" مع الذات الإلهية ، وكان الحلاج يردد : "أنا الحق ، والحق أنا" ، وغير ذلك من الشطحات الصوفية (والشطح في لهجة بعض إخواننا في منطقة المغرب العربي الكبير تعني : الرقص !) .

وقد دفع "تطرف" الحلاج العقائدي هذا السلطة السياسية القائمة في حينه إلى صلبه . هكذا فإن أبا حامد الغزالي أراد العودة بالتصوف إلى شاطئ أكثر "أماناً " . . .

وبالنظر إلى الحرج الشديد الناجم عن إفشاء "أسرار" الخواص إلى العوام مازال ملاحظاً في النتاج الأدبي العربي حتى الحديث والمعاصر منه – ندرة كتب "السيرة الذاتية" التي يتحدث فيها الكاتب عن تجاربه وشكوكه وتقلباته ، وهو "اعتبار" علينا أن نعترف إنه يحكمنا جميعاً .

وربما كان جمـال عبدالناصر ، من القادة العرب المحدثين ، الذين كانت خطبهم "الجماهيرية" ، وباللهجة الشعبية ، تقرّب الفجوة بين ثقافة الخواص وثقافة العوام ، عندما كان يحاول تقريب "أسرار" السياسة من العامة .

ولكن ما يؤاخذ عليه إنه في مواجهة "الهزيمة" (يونيو 1967) لم يسمها بهذا الاسم ، رغم إدراكه هو وخاصته إنها "هزيمة" بكل المقاييس – ومازلنا نعاني آثارها – بل سمّاها : "نكسة" يونيو (حزيران) ، خضوعاً لاعتبارات السياسية المرحلية ومراعاة لثقافة العوام الذين لا يتقبلون الحقائق! .

وسيبقى عدم تقبل الحقائق من أهم النواقص لدى أغلبية العرب وأخطر العوائق التي تحول دون مواجهتهم لوقائع عصرهم وتحقيق نهضتهم "المؤجلة" ! .

وختاماً ، علينا الإشارة بان الفجوة بين "ثقافة الخواص" و"ثقافة العوام" لا تختص بالعرب وحدهم ، بل أن أمماً أخرى تعاني أو عانت منها ، لكن الفارق في الدرجة وفي النسبة . فهي "فجوة" عند العرب أكبر منها قياساً بما لدى غيرهم .

بعد إقرار ذلك ، علينا التنبه إلى ان عصرنا هو عصر "الشفافية" ،

ولابد من العمل الجاد على تقليص الفجوة الهائلة بين "ثقافة الخواص" و "ثقافة العوام" في حياتنا ، حيث أن بقاءها بهذا الشكل المتضخّم يؤدي إلى "تضليل" من جانب الخاصة للعامة ، وينسحب بدوره على الإعلام الرسمي والسياسي بحجة تجنب اصطدامها بما لا تقدر على مواجهته وتجنباً للإحراج عندما تفصح الخاصة أمام الملأ عن مكنوناتها الخفية . . . والمخفية . . . والله المستعان! .

الفصل الرابع

في الديمقراطية...

بانتهاء ولاية جورج بوش الابن ساد لدى بعض الدوائر الإعلامية العربية وفي بعض الفضائيات الانطباع بأن زمن الدعوة للديمقراطية سينتهي بقرب رحيل الرئيس الذي أقام سياسته خطابياً على الدعوة إليها وعلى الأخص بعد احتلال العراق في مايو 2003 حيث أخذ يكرر ، هو وأفراد إدارته ، هذه الدعوة ، بينما العراق يشهد أسوأ أنواع العنف في تاريخه منذ ذلك الحين! .

وإذا كان لتجارب التاريخ الحديث من معنى ، فإن أحد أسلافه ، وهو الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين ، وودرو ويلسون ، صاحب دعوة الديمقراطية وتقرير المصير ، قد دعا الدعوة ذاتها بنهاية الحرب العالمية الأولى (1918) وسافر إلى أوربا لإرساء قواعد السلام الجديد من خلال إنشاء (عصبة الأمم) والعمل على ضم الولايات المتحدة ، التي سادتها نزعة "انعزالية" حينئذ ، إليها! .

وقد طرح ويلسون مبادئه الأربعة عشرة الشهيرة لنشر الديمقراطية وإرساء حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم . . . وكان هذا الرئيس الأمريكي قد "فلسف" إعلانه الحرب على ألمانيا من أجل جعل العالم مكاناً "آمناً للديمقراطية"! .

ومرت عقود وعقود . . . البلدان المستعدة ، ذاتياً ، للديمقراطية سارت في طريقها . . . أما غير المهيأة لها فسارت في طريق آخر! . فالديمقراطية ، ببساطة ، كالنبتة التي تحتاج إلى تربة مناسبة لنموها ، فإن وجدتها نمت وازدهرت . . . وإن لم تجدها ذبلت وانهارت . . . وكما يتضح من التجارب الديمقراطية التي مر بها العالم فإن الديمقراطية تنمو نمواً متدرجاً وترسخ أعرافها وتقاليدها

شيئاً فشيئاً ، فالديمقراطية ، في بريطانيا مثلاً ، لها من العمر ثمانية قرون ، وقد مرت بمراحل تاريخية بدا في حينه ، وكأنها تتعثر ، وإن القوى التقليدية المحافظة لها اليد العليا .

الديمقراطية تتطلب مجتمعاً متعلماً بوعي سياسي ناضج ، وطبقة متوسطة قادرة على الخروج من بوتقة التكوينات التقليدية المضادة للديمقراطية كالطائفة والقبيلة والمحلة . . . الخ ، ومجتمعاً مدنياً وصل إلى درجة من التمكّن السياسي ما يجعله يستطيع الوصول إلى البرلمان بكتلة وطنية مستقلة أو أكثر فلا ديمقراطية بلا ديمقراطيين . . . هذا بالإضافة إلى وجود قائد تاريخي يؤمن بالديمقراطية ويرعاها ، ويستخدم سلطته لدعمها وتطويرها .

وتمثل البحرين ، بين البلاد العربية ، نموذجاً لمثل هذه الديمقراطية الذاتية . فقد بدأ المشروع الإصطلاحي الديمقراطي فيها ، والذي بادر إليه ملكها حمد بن عيسى آل خليفة ، بعد مشاورات مع مختلف ألوان الطيف السياسي واستفتاء شعبي عام أقر "ميثاق" الإصلاح ، قبل أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 ، وإلحاح إدارة بوش الابن في الولايات المتحدة على ضرورة تبني الديمقراطية ، خاصة في دول العالم الإسلامي ، دون النظر في مدى استعدادها ذلك .

أسوأ ما يمكن أن يتوهمه شعب من الشعوب هو الوهم القائل (والقاتل) : بما أن الديمقراطية أصبحت "موضة" عالمية ، فإنها آتية إليه حتماً . . . هكذا ببساطة وسلاسة! .

لا تأتي الديمقراطية لشعب من الشعوب على طبق من ذهب ، فلا بد من "زرعها" و "استنباتها" في البيئة المجتمعية المحلية ، ثم

رعايتها وتعهدها بالسقي إلى أن يشتد عودها وتصبح شجرة خضراء ويانعة . وعند بلوغ هذه المرحلة لابد من تشذيب وتهذيب وري الشجرة لتبقى ولا تتعرض للذبول . . . ولابد أن تباشرها قوى المجتمع المدني المحلي المعني ، ولا فائدة من الاعتماد على "الخارج" ، فقوى الخارج "تتأرجح" بين مبادئها الديمقراطية ومصالحها الخاصة . . . ومواقفها تتغيّر حسب هذا "التأرجح " .

أقرأ هذه الأيام تاريخ نمو وتطور الديمقراطية البريطانية ، أعرق وأقدم ديمقراطيات العالم . وهي ديمقراطية علينا أن نتنبه إنها مورست داخل حدود بريطانيا فحسب ، ولم يحرص عليها أصحابها في أرجاء الإمبراطورية الواسعة . . التي لم تكن تغيب عنها الشمس . . . ولم نجد في أقطارها شروقاً لشمس الديمقراطية إلا بجهد شعوبها ، ابتداء من حركة سعد زغلول في مصر ، وحركة الماهاتما غاندي في الهند ، بين حركات أخرى . . .

ومن قراءتي لتاريخ الديمقراطية البريطانية داخل بريطانيا أصاب بالذهول . . . كم كانت تحتاجه الديمقراطية من قرون حتى ترسخ وتتعزز! . ومن حسن الحظ إذا كانت الديمقراطيات القديمة تحتاج إلى قرون كي تنمو ، فإنها في أيامنا لا تستغني أقلها عن عقود لكي تنمو ويشتد عودها .

وعندما توجهت كل من الولايات المتحدة وفرنسا إلى "النظام الديمقراطي" بعد "الثورة الأمريكية" ، و "الثورة الفرنسية" ، كانت قوى المجتمع المدني في كلا البلدين نامية تماماً ، ومستعدة لحمل العبء الديمقراطي ، وكانت البُنية التحتية الإنمائية فيهما متنامية

وناضجة ، وكان التكوين السياسي ، لهما كدولة قوية ، قد اكتمل وتم احترامه . . . وعودة إلى تاريخ ونمو وتطور الديمقراطية البريطانية ، التي شهدنا مؤخراً فيها ، عودة "المحافظين" إلى استلام السلطة بعد تراجع قبضة "العمال" ، نجد إن هذه الديمقراطية يمكن "التأريخ" لبدايتها مطلع القرن الثالث عشر الميلادي بإصدار الملك جون للماغنا كارتا أي الميثاق الأعظم باللغة اللاتينية التي كانت سائدة في حينه وذلك عام 1215 للميلاد . ولم يكن الماغنا كارتا وثيقة ديمقراطية مكتملة ، (وبريطانيا سارت على "العُرف الدستوري" ، وليس لديها "دستور" كالدول الأخرى) ، بل كان بمثابة التعاقد السياسي بين المؤسسة الملكية الحاكمة في بريطانيا وبين "البارونات" من ملاك الإقطاعيات الزراعية حيث تعهد فيها الملك لأولئك بعدم زيادة الضرائب عليهم ، إلا بعد موافقتهم ، بالإضافة إلى تأكيد تلك الوثيقة (التي يمكن قراءة نصها الكامل في موضعها الأبجدي من الموسوعة البريطانية) ، على مبدأ "حرية " الكنيسة واستقلالها وحرية التجار في التنقل واستيراد ما يريدون من بضائع حسب القوانين الجمركية المعتمدة .

كان الماغنا كارتا بداية . . . وبداية فقط . ويلمس المرء قراءته للتاريخ السياسي البريطاني ، إن الوثيقة لم تحسم الكثير . فقد طرأ نزاع كبير وحروب أهلية خطيرة بين المؤسسة الرسمية والبرلمان مدعوماً بالقوى المؤيدة له ، وتم إرسال "قادة المصارعين" من الجانبين إلى ساحات الإعدام بطريقة غير ديمقراطية! ثم دخل القائد العسكري كروميل في المشهد السياسي وأوقف العملية الديمقراطية لسنوات ، ومن بعده استمر الصراع والشد والجذب ، ولم يصل ، مثلاً حزب

العمال ، الذي يمثل القوى العاملة في بريطانيا إلى السلطة إلا عام 1924 عندما شكّل الزعيم العمالي المنتصر رمزي ماكدونالد ، في الانتخابات البرلمانية ، الحكومة لأول مرة في تاريخ بريطانيا . ولأول مرة في تاريخها أيضاً ، استطاعت المرأة البريطانية التصويت في الانتخابات العامة سنة 1928 ومازالت الديمقراطية البريطانية تنمو وتتطور! فهم مازالوا "يتناقشون " هناك إن كان "مجلس اللوردات " يجب انتخاب أعضائه انتخاباً ، أم تعيينهم بالوراثة؟!

ثم أن النظام الديمقراطي ليس مثالياً ولا طوباوياً وليس آتياً من "جمهورية " أفلاطون . ولأحد أبرز زعماء العمل السياسي في بريطانيا ، وهو ونستون تشرتشل ، مقولة شهيرة عن الديمقراطية ، وهي أنها ليس أفضل نظم الحكم كأنها أقلها سوءاً! .

فكل بديل حكم آخر يشمل من السوءات أكثر مما تشمله الديمقراطية! وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث تريد الديمقراطية فعليها أن توفر شروطها أولاً :-

1 . التأكّد من أن التنمية الاقتصادية ، وإقامة ضروريات البُنية التحتية ، وتنامي قوى المجتمع المدني قد بلغت درجةً من النضج تسمح بقيام نظام ديمقراطي ، وهذا يدخل مثلاً في سر نجاح المشروع الديمقراطي الإصلاحي لملك البحرين ، حمد بن عيسى آل خليفة ، حيث نشهد ونكتب ، إلى جانب الديمقراطيات الناجحة في عالم اليوم . والجدير أن هذا "الوعي" اقترب من أن يصبح "مسلمة" في المجتمع حيث كتب الكاتب البحريني القدير عبدالله المدني في روايته الجديدة "بولقلق"

إشارة بهذا المعنى نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص90 .

2 . العمل على تقوية الدولة الحاضنة للديمقراطية . فلا يمكن للديمقراطية ان تنمو في دولة مضعضعة الأركان وما يحدث أمامنا في العراق ، يؤكد ذلك . و "الديمقراطيون " الذين يعملون على زعزعتها وإضعافها ، يضعفون أهدافهم في الديمقراطية قبل كل شيء . وكان كاتب هذه السطور قد أشار إلى أهمية ذلك عندما أصدر كتابه (تكوين العرب الساسي) عام 1994 ، ص191 ، (مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت) . وكان المفكر المغربي الدكتور عبدالله العروي ، يشير قبل ذلك في أبحاثه القيّمة إلى هذه الحقيقة . وضمن هذا السياق لابد من الإشارة إلى أهمية ظهور "القائد التاريخي" الحريص على تنمية الديمقراطية في وقتها المناسب .

3 . في المسيرة الديمقراطية ، وحيث أنها تطبق في واقع البشر وظروفهم ، يمكن أن تحدث "تراجعات" و "انتكاسات" ، ولكن هذا أدعى إلى الاستمرار فيها واستنقاذها ، من التراجع عنها .

4 . لابد من الحذر في مجتمعات كمجتمعاتنا العربية والإسلامية ، إن بعض القوى ، أو معظمها! ، التي يدعمها "الشارع " وتثير غرائزه بتأثير الغيبيات أو المحرمات أو الهزائم ، يمكن أن تصل إلى السلطة وتقضي على الديمقراطية من الأساس! . حدث هذا في روسيا بعد الثورة على القيصرية ، حيث استمرت تجربة ليبرالية جديدة فيها لمدة تسعة أشهر فقط ، قبل وصول

البلاشفة إلى السلطة . أما المثال الألماني الهتلري عام 1933 حيث نال الحزب النازيأغلبية برلمانية ، باسم الديمقراطية ، فإنه أشهر من أن يُعرّف! .

في شهر (يوليو/ تموز) يتم تذكر أهم الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية وأبرزها حركة 23 يوليو في مصر 1952 ، وثورة الرابع عشر منه في العراق 1958 .

وثمة دروس ثمينة لا بد من استيعابها لتجنب تكرارها في المستقبل .

واللافت إن طائفة من الكتاب والصحفيين العرب يحاولون "استرضاء" الحكام والمسئولين في الأنظمة العربية القائمة بإبراز مساوئ الحكم العسكري الانقلابي . لكنهم يقولون "نصف الحقيقة" ويتجنبون ذكر نصفها الآخر . فيأتي كلامهم ، في هذا الموضوع أشبه بكلمة حق يراد بها باطل! .

ومن يقرأ كلامهم هذا ، يتصور أن الأوضاع العربية كانت على مايرام (وعال العال) ، ولم يكن في الإمكان أبدع مما كان . . . فجاء الانقلابيون قبحهم الله! فخربطوا المشهد العربي المثالي برمته . وهنا موطن الخلل ، وموضع النفاق والجدل! .

كلا . . . لم تكن الأوضاع العربية على مايرام . وقد وصلت إلى درجة من السوء بحيث كانت الأغلبية الساحقة في المجتمعات العربية التي شهدت تلك الانقلابات وصفقت لها "كافرة " بالنظم القائمة رغم طبيعتها "الليبرالية" المتسامحة ، وما حققته من انجازات حضارية وتعليمية في بداياتها ، فلا تستطيع "حفنة" قليلة من الضباط والمتظاهرين إسقاط حكم قائم بسلطاته وأجهزته ، كما يكرر البعض! .

إن الترحيب العربي الحار الذي قوبل به انقلاب حسني الزعيم في سوريا في مارس (آذار) 1949 ، رغم كون ذلك الانقلاب حركة انتهازية ومخابراتية أجنبية كما كشفت الشواهد من أوضح الأدلة المبكرة على تعطش الشارع العربي إلى التغيير والتخلص من الأنظمة التي كان يعتقد ذلك الشارع أنها بفسادها وعجزها قد دفعت إلى الهزيمة وضياع فلسطين 1948 .

وكانت الروايات والأفلام والكتابات الصحفية في تلك الحقبة تدعم هذا الإحساس وتعبر عنه بقوة . أقلها هكذا كان الشعور الطاغي لدى الناس ، الأمر الذي مهد الطريق لنجاح الحركة الانقلابية . وكل ملم بتاريخ مصر يعلم أن القوى السياسية في أزمة مارس (آذار) 1954 ، هبت تطالب بعودة النظام الديمقراطي دون فساده ، إلا أن الضباط الذي ذاقوا حلاوة السلطة لم يشاءوا التخلي عنها . . . فأمسكوا بمقاليد السلطة والتسلط ، وصولاً إلى هزيمة 1967 التي نعتقد أنها "مسئولة" عن بعض ما نشهده من تراجعات في أيامنا ، إضافةً إلى أعباء التخلف الحضاري العربي الموروث والمزمن ، باعتباره المسئول الأكبر الذي أنجب أولئك العسكر . . . وأنجب قبلهم من ثاروا عليهم! .

هذا الفصل المؤلم من تاريخنا المعاصر ، علينا تبيّنه بوضوح ، لئلا نكرر أخطاءه وسقطاته . وقد عمد كاتب هذه السطور إلى إصدار كتاب خاص بهذه التجربة بعنوان : "الناصرية بمنظور نقدي : أي دروس للمستقبل" وذلك للإجابة على السؤال الصعب والملّح : لماذا سقطت أقدم الديمقراطيات في العالم العربي . وكان اجتهاده الفكري بشأن سقوطها يتلخص في التالي :

كانت مجتمعات الثقل العربي والريادة العربية (مصر ، سوريا ، لبنان ، العراق) تسير منذ بدايات القرن العشرين مساراً تطورياً يستند إلى نهضة تعليمية وفكرية وتنموية في ظل أنظمة دستورية برلمانية أولية وتجريبية كانت بحاجة لهذا الاعتبار إلى فترات طويلة من الاستقرار والتراكم الكمي في البناء التحضري لتحقيق نقلة نوعية . غير أن نكبة فلسطين عام 1948 وما تعرضت له تلك الأنظمة وجيوشها من مهانة أدت إلى خلق مناخ شعبي مختلف من الخيبة والتمرد لم يجد في التطور الديمقراطي البطيء والمتعثر في ضوء تلك التجارب ما يشفي غليله .

وإذا كانت نكبة 1948 في حد ذاتها عاملاً تاريخياً لا يمكن إغفاله في كشف عجز الأنظمة "الديمقراطية " في العالم العربي ، فإن ما أبرزته النكبة من عجز تلك الأنظمة وفسادها المستشري حكماً وأحزاباً وبرلمانات ومعارضة كان سبباً مضاعفاً في التعجيل بسقوطها ، رغم ما حققته من تقدم نسبي تعليمياً وتنموياً .

غير ان افتقادها لإرادة الإصلاح الشامل وعجزها عن التعامل مع التحديات بحزم الذي برز في الحقيقة قبل نكبة فلسطين واستفحل بحدوثها كان العامل الأهم في سقوط تلك التجارب الدستورية الديمقراطية ، التي يتحسر عليها الكثيرون في العالم العربي اليوم ، بعد أن رأوا أداء النظم الانقلابية العسكرية .

غير أن تلك الأنظمة يجب أن لاتلوم إلا نفسها لافتقاد قياداتها المسئولة "لإرادة الإصلاح" التي كان يمكن أن تنقذها رغم نكبة فلسطين 1948 لو أنها امتلكت تلك الإرادة الإصلاحية والتطهيرية ، ضد العجز ، بدرجة فعالة .

وذلك أهم درس ينبغي أن تستوعبه قبل فوات الأوان مختلف الأنظمة والقيادات العربية في المرحلة الراهنة ، إن أرادت تجنب تكرار المصير المؤسف للتجارب الدستورية البرلمانية ، ذات التوجه الديمقراطي ، بعد نكبة 1948 .

الفصل الخامس

في القمة الثقافية العربية
لا تعقدوا «قمة ثقافية»
دون برنامج عمل واستعداد لتنفيذه!

لا خلاف على أن الثقافة ، في الوضع العربي المتعثر الراهن ، تمثل المحور الأساسي للعمل العربي المشترك . ومنذ سنين والكتابات الثقافية العربية تنبّه إلى أن مؤشر الأحداث المتتابعة والمتراكمة يتجه نحو هذا المحور . وكان كاتب هذه السطور قد حاول في مناسبات عدة منذ ذلك الوقت الإشارة إلى أن الثقافة أصبحت بمثابة خندق الدفاع الأخير عن الوجود العربي المهدد من كل جانب .

كل هذا صحيح ، من الناحية المبدئية والنظرية وقد تزايدت الدعوات مؤخراً عقد مؤتمر قمة ثقافية عربية لتدارك هذا الأمر كان من آخرها وأقواها في تقديري المقالة القيّمة للدكتور مصطفى الفقي في "الحياة" (19/1/2010م) . بل أن من أصحاب القرار العربي الجادين والمتابعين من يذهب إلى أن توجهات الأحداث والتيارات العالمية الجديدة في المنطقة والعالم تدفع بأن تتحول جامعة الدول العربية برمتها ، وأن تعاد هيكلتها إن شئنا الحفاظ عليها ، بحيث تصبح "يونسكو عربية" تهتم بما يربط بين العرب أساساً من تراث وثقافة ولغة وروابط حضارية مشتركة ، بعد أن توزعت السياسة والاقتصاد – "أيدي سبأ" – بين تجاذبات ما سمي بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" بوجود إيران وتركيا وإسرائيل ، وظهور التكتلات الإقليمية العربية المتعددة – المنجذبة إلى ما يجاورها من كتل عالمية ضخمة كأوربا في حالة الاتحاد المغاربي ، وإفريقيا في حالة المستجدات الليبية ، وآسيا الشرقية في حالة التعاون الخليجي .

وكنت ، ومازلت ، قوي الاعتقاد إن مصر كبلد قيادي رائد ، عربياً ، قد لا تستطيع منافسة دول آسيا الشرقية بمنتوجها الصناعي

في الأسواق العربية ، ولكن أياً من تلك الدول ، لا تستطيع ، بالقطع ، منافسة مصر ثقافياً في وطنها العربي .

وبلا ريب ، فهذه دعوة جذرية ذات توجّه نوعي وتحتاج إلى تمعن متحفظ قد لا يسمح به ضغط الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية التي تستوجب العمل السياسي المشترك ، وكلنا في هذا الموضع نريد أن نتوقف للنظر آنياً في دعوات إلى "قمة ثقافية " عربية ، كالقمة الاقتصادية العربية المتخصصة ، والتي ، بالمناسبة ، لم يتم الوفاء بالالتزامات المقررة لمشروعاتها الاستثمارية المدروسة ، فهل القمة الثقافية العربية يمكن أن تكون مجدية ، وما هي السبل المؤدية إلى تحقيق جدواها ، إن كانت مجدية؟ .

وبأمانة وصراحة ، فإذا كانت قمة ثقافية عربية ستعقد استجابة فقط لضغط المطالبات وستصدر من القرارات الرنانة في الهواء ما يثلج صدور المثقفين والمتأثرين بهم من "الجماهير" ، ثم ستبقى كغيرها من بيانات القمم العربية بدءاً من الدفاع المشترك ، وانتهاءً بالسوق الاقتصادية العربية . . . حبراً على ورق ، فالأفضل والأكرم للقادة العرب أنفسهم ، وللعرب جميعاً ، ولمثقفيهم خاصة ، ألا تعقد ، لأن عقدها ، ثم الاكتفاء بالكلام الفارغ ، سيمثل "إهانة واستخفافاً " بكل المشاركين فيها ، وبمن توجه إليهم بالخطاب . . . وهم يُقدّرون بمئات الملايين ، وستولد من الحسرات أكثر مما ستحقق من الانجازات . . . هذا إن حققت شيئاً! . وفي تقديري المتواضع ، فإن التركيز على هدف محدد واحد ، والعمل على تحقيقه ، أجدى من التصدي لكبريات الأمور التي ضيع العرب أعمارهم من أجلها فلم يحققوا منها شيئاً ، فعادوا اليوم بخفي حنين!

وكمثال محدد ، فإن اللغة العربية التي هي أساس الثقافة العربية والوجدان القومي العربي ، والعامل الجامع بين العرب ، والفاصل بينهم وبين غيرهم ، اليوم "كلغة أم" إهمالاً على ألسنة الناطقين بها ، يصل إلى درجة الانتحار الجماعي . فماذا نحن فاعلون بهذا الشأن المصيري؟ وهل لدى القمة الثقافية العربية الاستعداد الجدي للنظر في هذا الأمر الخطير؟ .

ماذا لدى القادة العرب ، ونحن واثقون من صدق نواياهم الطيبة ، لنجدة لغتهم الأم ، اللغة العربية ، وهو يسمعون أبناءهم وأحفادهم ، بتأثير المربيات الأجنبيات ، يتحدثون بلغات أخرى ، ولا يعرفون من العربية شيئاً ، إن لم يحتقروها؟ وماذا ستكون لغتهم وثقافتهم عندما يكبرون؟

ولسنا ضد تعلم أية لغة ، بل ندعوا إلى ذلك ، وبشروط تربوية مدروسة ، ولكن أن يفقد أطفالنا لغتهم الأم في سن الطفولة المبكرة ويرطنوا بلغات أخرى غريبة فإلى أين نتجه؟ وماذا ننوي عمله ، وكيف يمكن أن تنجدنا وتنقذنا "قمة ثقافية عربية"؟ .

إن هذا الأمر ، فقدان الأطفال العرب للغتهم الام ، أصبح يطال نخباً عربية عدة ، تملأ الهواء بالحديث عن "العروبة" ونسلها يفقد لغته العربية الأم ، والآلاف من شباب وشابات العرب يتخرجون من الجامعات بأرقى الشهادات في أحدث العلوم وهم لا يحسنون كتابة رسالة قصيرة بالعربية التي علينا أن نعترف ، بأننا أيضاً لم نحسن تعليمهم إياها . . .

وللإنصاف ، فإن المرء يندهش كيف أن بلداناً لا يزيد عددها

على ملايين قليلة قررت ونفذت تعليم الطب والعلوم في جامعاتها بلغاتها القومية ، بينما يصر بعض الأساتذة العرب على تدريس هذه المواد بلغات أجنبية ، ويقاومون "التعريب " رغم القرار السياسي في بلدانهم بذلك ، الأمر الذي يدل على أن التقصير هو مسئوليتنا أيضاً وليس مسئولية القادة العرب ، وحدهم .

إنني أرى ، على سبيل المثال ، إن مشروعات دعم اللغة العربية التي مولها الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) ، كالمعهد الدبلوماسي بموسكو ، وفي اليونسكو بباريس ، وقبلهما دعمه لإصدار الموسوعة العربية العالمية ، في حوالي ثلاثين جزءاً ، والتي عجز العرب مجتمعين عن إصدار مثلها ، من المبادرات التي تفيد اللغة العربية ، أكثر من الحديث عنها ، فهل في جدول أعمال أية قمة ثقافية مثل ذلك؟ .

لن تنجح أية قمة ثقافية عربية إذا ظلت في مجال التعميم الثقافي وعلى صعيد "كبريات المسائل" ، بل لابد من الاهتمام بقضايا محددة ، كإنقاذ اللغة العربية أو عمل شيء عملي مفيد نحو ذلك .ولا بد من تكليف المؤسسات الثقافية العربية المختصة التي أمضى خبراؤها السنوات وهو يبحثون في محاذير الوضع الثقافي العربي ، إن كانت النية منعقدة نحو "قمة ثقافية عربية" ، ولا بد من توجيه هذه المؤسسات الثقافية العربية من أعلى المستويات لتتعاون فيما بينها ، إعداداً عملياً نافعاً للقمة المرجوة ، بدل التنافس المميت فيما بينها ومحاول الإيهام بأن الثقافة العربية لم تبدأ إلا بها! .

ولدينا في الوطن العربي من المؤسسات الثقافية القديرة التي

يمكن الاعتماد عليها في الإعداد والتحضير للقمة العتيدة ما يمكن أن يساعد على نجاح هذه القمة . فمؤسسة الفكر العربي ، مثلاً برئاسة الأمير النشط خالد الفيصل وقد أيدت عقد قمة ثقافية تقوم بجهود لافتة ومقدّرة لدراسة الوضع الثقافي العربي موضوعياً .

ولابد من إدراك آليات النهوض الثقافي الطبيعي ، بعيداً عن القمم . إن الوعي السياسي القومي العربي لم يشتد عوده في الخمسينيات إلا بعد أن شهد الوطن العربي نهضة ثقافية ساهم فيها مثقفون كبار لم يكن أكثرهم محسوباً على الاتجاه القومي ، مثل ، طه حسين والعقاد والحكيم وأحمد أمين ، وساطع الحصري والزهاوي والرصافي وإبراهيم العرّيض وجبران ونعيمة وأمين الريحاني ، إذا شئنا الاقتصار على بعضهم ، وكذلك مجلات رائدة كالرسالة التي كانت تصدر في القاهرة وتُقرأ في بيروت ودمشق وبغداد والبحرين وجدة والكويت برئاسة محررها الفذ أحمد حسن الزيات . . . بين تفاعلات ثقافية عربية أخرى لا يقلل من شأنها عدم ذكرنا إياها .

وختاماً ، فإن النوايا الطيبة وحدها لا تفيد في أي شيء ، ولا بد من الشروع في العمل ، وكما يقول المثل فإن النوايا الطيبة أقرب طريق إلى جهنم . . . وأظن أن أحداً منا غير متعجل للذهاب إلى هناك! .

أصبحت القمة العربية المتخصصة ، بعد قمة الكويت الاقتصادية التي لم تكن سالبة ، مطلباً عربياً ملحاً بعد أن اتضح أن القمم العربية السياسية (الدورية) تنعقد وتنحل دون تحقيق نتائج ملموسة .

وبعد الاقتصاد تأتي الثقافة . . . ولكن الثقافة لها طبيعة خاصة تختلف عن الاقتصاد تماماً ، وثمة رأي جديد هو أن الجامعة العربية لتفادي التناقضات السياسية والمصالح الأقليمية ، عليها التحول إلى "يونسكو عربية" تنظر فيما يجمع العرب من موروث ثقافي .

وفي تقديري ، فإن القمة الثقافية العربية يمكن أن تحقق نجاحاً إذا عرفت وميزت بين ما تقدر عليه وما لا تقدر . وما تقدر عليه ، ولنبدأ بالخطوات الايجابية ، هو الاتفاق على إصدار قوانين عربية مشتركة ملزمة تتناول دعم اللغة العربية بصفة خاصة ، لأنه يستحيل تصور ثقافة مزدهرة بينما لغتها تتراجع . وعلينا أن نتفق على طبيعة الأخطار والمحاذير التي تواجهها اللغة العربية .

إن جيلنا بحكم ما تعود عليه من استخدام اللغة العربية في مختلف الوسائل قد لا يرى تلك الأخطار المحدقة بالعربية إذا انساق وراء ما اعتاد عليه هو من انتشار لغوي في الصحافة والفضائيات والكتب .

إن الخطر الماثل يتمثل في أن جيلاً عربياً جديداً لا يحسن استخدام لغته الأم بحكم وجود المربيات الأجنبيات وانبهار الوالدين بالتحدث باللغة الأجنبية بتأثير المدارس الخاصة التي أصبحت مقصد النخب العربية . ثم أن المدارس العامة أيضاً – أصبح فيها مستوى تدريس العربية مستوى هابطاً لا يبشر بخير فماذا سيكون الحال عليه عندما يكبر هؤلاء العرب الصغار ويتولون المسئولية وتتحتم عليهم مخاطبة مجتمعاتهم وقيادتها وبنائها والتخاطب المشترك فيها بينهم .

علينا أن نتصور هذا الأمر ، بدل إخفاء رؤوسنا في الرمال وتجاهل هذه المشكلة الخطيرة من منطلق : "إنه ليس في الإمكان أبدع مما كان" . اللغة عنصر حيوي في وجود الأمة ، واللغة العربية بالذات هي التي حددت الوجود العربي ورسمته . فالعروبة اليوم ، ومنذ القدم لم تعد انتماءات قبلية ، "فالعربية اللسان " ، كما ينسب للنبي العربي الكريم ، و "هي ليست بأم وأب لأحدكم . . . إنما العربية اللسان !" .

وإذا نظرنا إلى حدود "الوطن العربي الكبير" نجد أن الحدود اللغوية هي التي تحدده في غياب أي اعتبار آخر . لماذا لا تدخل تركيا أو إيران أو الحبشة مثلاً في هذا "الوطن" ، أليس عامل اللغة هو العامل الحاسم في هذه التحديدات؟ .وماذا سيحدث إذا برز جيل "عربـــي " بعد عشرين سنة لا أكثر يرطن رطانة أجنبية . ما المصير . . . ما المستقبل؟ . . . ما العمل الآن؟!

هل سنقول إنها "نكسة " عابرة أيضاً يمكن تجاوزها ؟

ثم أن "العلوم" التي هي مقومات التقدم في هذا العصر ، وفي كل العصور ، لا تنفذ إلى عقول طلبتنا الجامعيين بلغتهم الأم ، بل يدرسونها بخلاف أمم عديدة لا يتجاوز عددها عشرات الملايين بلغات أجنبية .

في تقديرنا إن هذا من أسباب تخلف العربي العلمي لأن "العلم" لا يمكن أن يدخل عقل أمة بغير لسانها ، لقد سبق لكاتب هذه السطور أن تناول هذا الموضوع – مراراً وتكراراً – حتى ليشعر اليوم إنه قول مكرور لا جدوى منه . . . لأنه استنفده بحثاً وتحليلاً

(يُراجع بحثه الموسوم : معركة التعريب من التوصيات النظرية إلى التطبيق الميداني . . . دراسة في آليات الحسم) ، (ويراجع كتابه : تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1992 ، ص195 – 238) .

وبالمناسبة ، فإن إسرائيل ذات الملايين القليلة ، قد أحيت لغتها العبرية ، فأصبحت لغة التخاطب والرسميات والعلوم ، بعد أن ظلت مدفونة في القواميس . . . فلماذا القصور قصور "عربي" فحسب ، وهو قصور في الإرادة قبل كل شيء .

والحجة المردودة بأن إدخال العربية في تدريس العلوم سيغلق الباب أمام العرب ليتعرفوا إلى علوم العالم بلغاته حجة مردودة في حد ذاتها .

فطلاب العلوم والطب والهندسة ، بالذات ، طلبة متفوقون أصلاً . . . ولن يعجزهم دراسة لغتهم العربية واللغة الأجنبية في وقت واحد وهو يدرسون الكثير من المواد الصعبة . وهذا هو المقصود من الدعوة إلى تعريب دراسة العلوم لا محاربة أية لغة أجنبية .

وللأسف ، فقد وجد كاتب هذه السطور ، بعد استغراقه في دراسة مصاعب التعريب ، أن أكثر الأساتذة العرب في الأقسام العلمية هم أعدى أعداء التعريب ولا يريدونه! .

تستطيع القمة الثقافية العربية مقاربة هذا الإشكال اللغوي مع النظر في الاعتراف باللغات الأخرى كالكردية والأمازيغية ، علماً أن الفارسية الحديثة بلورها الفردوسي قروناً بعد الفتح الإسلامي لفارس ولا يذكر التاريخ أن العرب وقفوا ضدها .

أما قضايا الثقافة فننصحها بأن تنأى بنفسها عنها ، وتتركها لطبيعتها الحرة تنمو نموا طبيعياً لا دخل للسلطة فيه . فمن تجاربنا الثقافية الحديثة والمعاصرة ،لم يخرج علينا طه حسين من مؤتمر قمة! .

لا ولا جبران ولا توفيق الحكيم ، ولا الرافعي ولا الشابي ولا إبراهيم العريض ولا خالد الفرج ولا غازي القصيبي . . . الخ . . .

لقد ازدهرت الثقافة العربية ، وكانت في أساس المد القومي العروبي ازدهاراً طبيعياً . وكانت مجلة "الرسالة" مثلا التي كان يصدرها أحمد حسن الزيات ملتقى المثقفين العرب ليس في مصر وحدها ، وإنما في أقطار المشرق والمغرب . . . واجتمع حولها مثقفون عرب من سائر الأقطار العربية . . . وبعد توقفها ظلت مرجعاً لا غنى عنه لكل من أراد "التأريخ" للثقافة العربية الحديثة . . . هذا دون أن تكون إصداراً من أية جهة رسمية عربية .

وربما ذهب بعض المثقفين إلى ضرورة استحداث "الجوائز" الثقافية ، إنني اعتقد بأمانة أن "الجـــوائــز" لا يمكن أن تولد ثقافة مزدهرة . . . فما أكثر هذه "الجوائز " في حياتنا العربية وأقطارنا العربية ، وما أقل ما حققناه من ازدهار ثقافي .

وينبغي ألا يكون غياب الحريات الفكرية "حائط مبكي " لبعض المثقفين العرب الذين يستمتعون بالبكاء! . الحريات الفكرية مهمة للغاية في حياة الأمم ، ولكن ينبغي ألا يكون لدينا أي "وهـم" بشأنها فهذه الحريات لن تأتي إليهم مع باقات ورد أو شيكولاته! . وإذا جاز لي أن اتحدث عن تجربة جيلي في الكتابة والنشر ، وقد قلت ، تقريباً ، معظم ما أعتقد فكراً وبحثاً دون توفر ذلك الجو المثالي من الحريات الفكرية! .

وثمة مثال عملي بقي راسخاً في مخيلتي ، وهو أن كتابات الكاتب العربي بمثابة شاحنة ضخمة ، عليه أن ينفذ بها في أزقة الحي ويوصل الشحنة إلى من يهمه أمرهم ، دون أن يدوس على قدم "شرطي " أو يجرح دجاجة من دجاجات الحي! . وكان غازي القصيبي ، رحمه الله ، يقول لي أن حيادية الطرح في كتاباتك تحمل رائحة الهواء المعقم في غرف العمليات الجراحية! . والمشكلة ليست دكتاتورية الأنظمة السياسية فحسب . . . المشكلة في دكتاتورية الشاعر الذي لا يسمح إلا بالأوهام التي تعشعش في ذهنه! .

وربما تمكنت القمة الثقافية من الاتفاق على بعض التوجهات الفكرية العامة كنبذ "الإرهاب" وتأكيد اعتدال الإسلام وانفتاحه ووسطيته ، ولكنني لا اتصور إنه بمقدورها التطرق إلى جوانب تفصيلية من تلك التوجهات ، فالقادة العرب بداية ليسوا سواء في تبنيهم لها ، وربما كانت قلة منهم تميل حسب أجندتهم السياسية إلى عكس ذلك ، بشكل أو بآخر . وهذا يعود إلى "مبدأ الإجماع " المعتمد في عمل جامعة الدول العربية ، أكثر مما يعود إلى مشكلة في القمة الثقافية في حد ذاتها ، فإن أمكن التغلب على هذا الاعتبار المعرقل ، أمكن لأغلبية الدول العربية المشاركة في القمة الثقافية العربية التعبير عن توجهاتها الفكرية .

ولكن المشكلة ليست هنا . . . المشكلة إن تلك التوجهات الفكرية العامة ، وخاصة فلسفة "الوسطية" بحاجة إلى إشباع فكري حر بعيد عن الرسميات . ولا أرى في المحيط الثقافي العربي جهداً فكرياً تأصيلياً باتجاه تبني الفلسفة أو استبعادها .

والأفضل طرح تلك التوجهات الفكرية العامة على مفكرين ومثقفين من أهل الاختصاص والخبرة لمناقشتها بحرية ، والتوصل بشأنها إلى قناعات يمكن أن تكون راسخة ، ولو بعد حين .

ومن تجربتي الخاصة في البحث الفكري وقد كانت أطروحتي للدكتوراه تتناول الفكر التوفيقي العربي الحديث والمعاصر في ضوء جذوره التاريخية وواقعه العربي الراهن ، وصدرت في كتاب (الفكر العربي وصراع الأضداد : تشخيص حالة اللاحسم في الحياة العربية والاحتواء التوفيقي للجدليات المحظورة إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 1996) ، أقول من هذه التجربة ، وكما هو معروف ، فالتوفيقية أقرب ما تكون إلى "الوسطية" ، ولكنني لم أعثر على مصادر فكرية بشأنهما تشبع غليل الباحث ، واكتفيت باجتهادي الفكري الذاتي في دراسة "الظاهرة" . وقد سئمت من تكرار إنني لست من دعاة "التوفيقية" ، ولكني درستها "كظاهرة" سائدة وشائعة في حياتنا العربية وقدمت بشأنها من الشواهد الفكرية ما يدل على ذلك والأمر متروك للمفكرين والقراء العرب جميعاً للحكم . أما قضايا الفكر الأخرى في المحيط العربي ، فاعتقادي إنه لن يطرأ زخم فكري بشأنها إلى أن يستجد حدث عربي يهز مشاعر الأمة ويحرك وجدانها ، وإنه طالما بقينا في الوضع الراهن فعلينا ألا نمني النفس بجديد . . . بقمة ثقافية أو بغيرها! .

ولكن القمة الثقافية العربية تقدر على إنقاذ ما يمكن إنقاذه بشأن لغتنا العربية ، كما أشرنا في بداية هذه المقالة . ولله الأمر من قبل ومن بعد . . .

دار
محمد جابر الأنصاري